مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٠٩**
الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/153)

03-24984 (A)
0324984

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/153)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والأردن وأستراليا وإكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوروغواي وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا والبحرين والبرازيل وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركيا والجزائر وجزر مارشال والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب أفريقيا وجورجيا وسانت لوسيا وسري لانكا وسنغافورة والسودان وسويسرا والعراق وعمان وغامبيا وفيجي وفييت نام وقطر وكندا وكوبا وكوستاريكا والكويت ولاتفيا ولبنان وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند وهندوراس واليابان واليمن واليونان، يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الدوري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن)، والسيد دوث (أستراليا)، والسيد ييبيز لاسو (إكوادور)، والسيد نيشو (ألبانيا)، والسيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد دجومالا (إندونيسيا)، والسيد باوليو (أوروغواي)، والسيد وحيدوف (أوزبكستان)، والسيد كوشنسكي (أوكرانيا)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كريستيانسون (أيسلندا)، والسيد المنصور (البحرين)، والسيد دي مورا (البرازيل)، والسيد دي ريفيرو (بيرو)، والسيد إيفانوف (بيلاروس)، والسيد كاسمسارن (تايلند)، والسيد بامير (تركيا)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد كابيل (جزر مارشال)، والسيد عون (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد سن (جمهورية كوريا)، والسيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد أداميا (جورجيا)، والسيد هنتلي (سانت لوسيا)، والسيد مهاندران (سري لانكا)، والسيد تان (سنغافورة)، والسيد عروة (السودان)، والسيد ستاهيلين (سويسرا)، والسيد الهنائي (عمان)، والسيد غراي - جونسون (غامبيا)، والسيد يوفولي (فيجي)، والسيد نغو دوك ثانغ (فييت نام)، والسيد النصر (قطر)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد رودريغز باريا (كوبا)، والسيد ستانيو (كوستاريكا)، والسيد العتيبي (الكويت)، والسيد يغرمانيس (لاتفيا)، والسيد دياب (لبنان)، والسيدويناويسير (ليختنشتاين)، والسيد زين الدين (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد لوليشكي (المغرب)، والسيد الشوبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيدة يحيي (نيجيريا)، والسيد

سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا)، والسيد مكاي (نيوزيلندا)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد أكوستا بونيا (هندوراس)، والسيد هاراكوتشي (اليابان)، والسيد الصايدي (اليمن)، والسيد فاسيلاكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة وفيما يلي نصها:

"عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أتشرف بأن أرجو الموافقة على توجيه الدعوة إلى السيد يحيى المحمصاني المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس بشأن العراق والتي ستبدأ يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣".

ستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2003/184.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، على توجيه الدعوة إلى السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، السيد يحيى المحمصاني، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، التي صدرت في الوثيقة S/2003/153.

كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2003/183، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أشير إلى أن مجلس الأمن خصص للوزراء، في الجلسة المعقودة يوم الجمعة، ١٤ شباط/فبراير، سبع دقائق للإدلاء ببياناتهم. ونظرا لطول قائمة المتكلمين أمامنا، فإنني أناشد جميع المتكلمين ألا تتجاوز بياناتهم مدة تتراوح من خمس إلى سبع دقائق، حتى يتسنى للمجلس أن يضطلع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع نصها المكتوب، وإلقاء صيغة مختصرة في هذه القاعة. لديَّ ٦١ متكلما في قائمتي. وإذا ما تكلم كل منهم مدة ٧ دقائق، فذلك يعني أننا نحتاج إلى سبع ساعات من المناقشة، إضافة إلى الوقت الإجرائي الذي نحتاج إليه.

وكتدبير آخر من تدابير الاستخدام الأمثل للوقت المتاح لنا لتمكين أكبر عدد ممكن من الوفود من الكلام، لن أدعو المتكلمين كلا بمفرده إلى شغل المقعد على طاولة المجلس. وعندما يكون أحد المتكلمين يتكلم، سيقوم موظف المؤتمرات بإجلاس المتكلم التالي في القائمة على الطاولة.

وأقترح أن نعلق جلستنا الليلة الساعة ١٨/٣٠. وأن نستأنفها الساعة ١٠/٠٠ تماما من صباح الغد، لأننا بدون ذلك لن نتمكن من إنهاء مناقشتنا. وسأغدو ممتنا جدا لو تكرم أعضاء المجلس والمتكلمون بالتعاون في هذا الصدد من أجل تنظيم جلستنا.

أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

المتكلم الأول في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما نود أن نشكر أعضاء مجلس الأمن لتنظيم هذه الجلسة العلنية. ونود، قبل كل شيء، أن نشيد بمجلس الأمن على الشفافية المستمرة التي يعالج بها الحالة بين العراق والكويت.

قبل أن أبدأ بياني أود، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، أن أعرب عن تعازينا لشعب كوريا الجنوبية وشعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة المأساة التي حلت بكل منهما مؤخرا.

إننا، نحن الدول الـ ١١٥ الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الـ ١٥ التي تتمتع بمركز المراقب فيها التي تنتمي إلى حركة بلدان عدم الانحياز، طلبنا عقد هذه الجلسة لأننا نعتقد بأن مجلس الأمن يجري مناقشة حاسمة تترتب عليها عواقب هامة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

وقد فهمت حركة بلدان عدم الانحياز القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) دوما على أنه يتعلق بتحقيق نزع السلاح في العراق بصورة قابلة للتحقق عن طريق عمليات التفتيش التي ستتفادى الوصول بنا إلى حالة الحرب. وقد فهمنا منذ البداية أن عمليات التفتيش صممت كأداة للتفتيش المباغت الضروري لكفالة التخلص من البرامج العراقية المحظورة. وكان القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالنسبة لنا ولا يزال، يخص كفالة نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية.

وقرر مجلس الأمن من خلال اعتماد ذلك القرار بالإجماع إنشاء نظام معزز للتفتيش بهدف الوصول بعملية نزع السلاح إلى نتيجة كاملة ويمكن التحقق منها. وكان الهدف المعلن، بعبارات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، ”منح العراق ... فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة“ (الفقرة ٢).

وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن تأييدها التام لنوايا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وقد طالب وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز العراق، حتى قبل اتخاذ القرار، بالتقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الوقت، أعلن الوزراء ما يلي:

> ”نود أن نشجع العراق والأمم المتحدة على تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل جميع المسائل المعلقة بينهما وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة“.

وقد أحاطت حركة بلدان عدم الانحياز علما بالعرض الذي قدمه العديد من الدول لتعزيز عملية التفتيش. ونعتقد بأن هذا ينسجم والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي يقرر في الفقرة (٢) ”أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح“. ويطلب القرار أيضا إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أداء ولايتيهما. وفي هذا الصدد، يسرنا أن العراق قَبِل عرضا من جنوب أفريقيا بإيفاد الخبراء الذين أداروا برنامج بلدنا لتدمير أسلحتنا للدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، وقذائف إيصال تلك الأسلحة. ويسرني أيضا أن أعلن أن ذلك الفريق في طريقه الآن إلى العراق، في الوقت الذي نخاطب فيه المجلس.

وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أخبر المجلس كل من السيد هانز بليكس الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنهما استشفا تعاونا

متزايدا وجوهريا من جانب الحكومة العراقية. وشهدا بأن الوصول إلى مواقع التفتيش كان سريعا وبدون معرفة مسبقة للمواقع التي سيزورها المفتشون. وأعلن السيد بليكس أن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش لم تعثر حتى تاريخه على أية أسلحة للدمار الشامل في العراق. وأكثر من ٢٠٠ عينة كيميائية وأكثر من ١٠٠ عينة بيولوجية تم جمعها من مختلف المواقع، وكانت النتائج حتى الآن متفقة مع إعلان العراق. وأكد على نقطة مهمة وهي أن العديد من المواد المتصلة ببرامج الأسلحة العراقية السابقة بقيت غير معروفة المصير، ولكن ذلك لا يعني أن يتسرع المرء إلى استنتاج أن الأسلحة المحظورة لا تزال موجودة. وندعو العراق إلى أن يتعاون تعاونا كاملا في هذا الصدد، وأن يرد على جميع الأسئلة التي أثارها السيد بليكس. ونرحب بالتعاون الذي قدمه العراق فعلا إلى المفتشين، ويحدونا الأمل في أن يواصل السير على هذا المنوال.

وأبلغ السيد البرادعي مجلس الأمن أنه ما دامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حيدت بالفعل برامج العراق للأسلحة النووية بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فإن تركيز أنشطتها الحالية ينصّب على التحقق مما إذا كان العراق قد أعاد إحياء برنامجه النووي في السنوات الفاصلة. وأبلغ مجلس الأمن بذلك قائلا: ''ولم نجد حتى الآن أي دليل على القيام بأنشطة نووية أو ذات صلة بأنشطة نووية محظورة في العراق''. (S/PV.4707) ومع ذلك، فإن عمليات التحقيق التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال مستمرة.

أما الرسالة التي انبثقت عن مناقشة ١٤ شباط/فبراير في مجلس الأمن، فمؤداها أن عملية التفتيش في العراق تحقق نتائج إيجابية، وأن العراق يظهر دلائل واضحة على أنه يتعاون بشكل أكثر نشاطا مع المفتشين. ومما له مدلوله في الوقت ذاته، أن المفتشين أيضا أُتيحت لهم الفرصة للتحقق من دقة المعلومات التي قدمتها عدة بلدان. ولا تزال هناك دول تدعي أن لديها معلومات بشأن العراق يمكن أن يستفيد منها المفتشون، وبالتالي فإننا نحث مجلس الأمن على تشجيع تلك الدول على تشاطر معلوماتها مع المفتشين بأسرع ما يمكن. ولا يبدو أن أيا من المعلومات المقدمة حتى الآن تبرر أن يتخلى مجلس الأمن عن عملية التفتيش ويلجأ فورا إلى ''العواقب الخطيرة'' التي هدد بها.

إن مجلس الأمن لم يستفد حتى الآن استفادة كاملة من آليات التفتيش الواردة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والتي يمكن أن تفسح المجال لعمليات تفتيش أكثر قوة وتقحما. ونتيجة لذلك، تلقى المجلس مؤخرا عدة عروض من دول أعضاء، تضمنت نشر مزيد من المفتشين، وطائرات للمراقبة، وأفرقة جمارك متنقلة للتحري عن البضائع المحظورة التي تدخل العراق. ونحث مجلس الأمن على أن يستكشف بالكامل جميع تلك الخيارات العملية التي قد تساعد في النهوض بنجاح عملية التفتيش.

وعلى الرغم من التساؤلات المثارة حول الفترة الزمنية التي ينبغي السماح بها لمواصلة عمليات التفتيش في العراق، فإننا نذكر بأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم ينص على أية قيود زمنية لعمليات التفتيش. وكما ذكر السيد بليكس في ١٤ شباط/فبراير، فإن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش استأنفت أعمالها الميدانية في العراق فترة لا تزيد على ١١ أسبوعا، ولم يعمل خلالها المفتشون بكامل قوتهم إلا لمدة أسبوعين لا أكثر. وقال السيد بليكس إن الإطار الزمني سيتوقف على المهمة المزمع القيام بها، سواء كانت إزالة أسلحة الدمار الشامل والبنود والبرامج ذات الصلة، أو نزع السلاح، أو الرصد للتحقق من عدم حدوث أنشطة محظورة جديدة. وأشار السيد بليكس إلى أن عملية الرصد أساسية، وأنها قد تبقى عملية مفتوحة ومتواصلة إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك.

ونعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده للتوصل إلى حل سلمي للحالة في العراق، حل يتماشى مع القانون الدولي ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي الصوت الأكثر حجية في عالم مركب من التعددية والترابط. وهي منظمة أُسست على الحاجة إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ولا يجوز السماح بأن تتقوض مشروعيتها ومصداقيتها بسبب هذه المسألة.

وحين يتخذ مجلس الأمن قرارات، فإن تلك القرارات تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء. ولا بد، إذن، من تطبيق قرارات مجلس الأمن بلا استثناء. وعندما تحاول دولة عضو التقيد بقرارات مجلس الأمن، نأمل في أن تشجع تلك الدولة على ذلك. ونعتقد أن اللجوء إلى الحرب قبل استنفاد جميع الخيارات الأخرى، يمثل اعترافا بفشل مجلس الأمن في تنفيذ ولايته، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس والمتكلمين بأن يتقيدوا مشكورين بالدقائق السبع المخصصة لهم. فكل دقيقة إضافية، أو دقيقتين، ستوفر لنا على الأقل ساعة أخرى من النقاش في المجلس. ولإعطاء المتكلمين فرصة للاستغلال الكامل لدقائقهم السبع، أعتزم اعتبار أن سفير جنوب أفريقيا كان يتكلم نيابة عن الجميع عندما وجه إليَّ كلماته الرقيقة. وبالتالي، أقترح على جميع المتكلمين الآخرين أن يمتنعوا عن توجيه العبارات الرقيقة إليَّ. وأية عبارات طيبة أخرى خلاف ذلك، ستكون موضع ترحيبي الكامل.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الدوري (العراق): سيدي الرئيس، أشكرك وأعضاء المجلس على الموافقة على طلب حركة عدم الانحياز، ممثلة بمكتب تنسيق الحركة، بعقد جلسة مفتوحة هذا اليوم. ويسعدني أن أتقدم بالشكر لوفد بعثة جنوب أفريقيا على طلبه عقد هذه الجلسة للاستماع إلى رأي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء الحركة بوجه خاص، وذلك في إطار مزيد من الشفافية والرؤى والأفكار التي قد تساعد في السيطرة على الأزمة وحلها سلميا، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل محموم لشن حرب عدوانية على بلدي الذي يخضع لحصار شامل ظالم منذ أكثر من ١٢ عاما، بهدف تغيير حكومة العراق الوطنية، وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة ومواردها، كخطوة للهيمنة على العالم من خلال استخدام القوة، في سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، تهدد مصداقية الأمم المتحدة، وتعرض السلم والأمن الدوليين والإقليميين لأفدح المخاطر.

إن سجل العراق في الامتثال لقرارات مجلس الأمن لا سابقة له في هذه المنظمة الدولية أو في تاريخ العلاقات الدولية. لقد قام العراق ولجنة الأمم المتحدة الخاصة السابقة (الأنسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، بتدمير كافة المواقع والمنشآت والمواد ذات الصلة ببرامجه السابقة لأسلحة الدمار الشامل. وخلال الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨، تعاون العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، للتحقق من خلو العراق من أي برامج محظورة. وبهذا الصدد، صرح السفير إيكيوس، رئيس اللجنة الخاصة المنحلة (الأنسكوم) يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بأن العراق قد نفذ ٩٥ في المائة من التزامات نزع السلاح المفروضة عليه. كما جدد هذا التصريح، وبنفس المعنى، في مقابلة له مع الإذاعة السويدية يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وفي الوقت الذي قرر فيه مجلس الأمن إجراء مراجعة شاملة لامتثال العراق لقرارات المجلس من أجل رفع الحصار المفروض عليه بعد زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى

العراق عام ١٩٩٨، قامت الولايات المتحدة بالإيعاز إلى رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة السابق آنذاك، ريتشارد بتلر، بسحب المفتشين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، للتمهيد لعدوانها الذي سُمي ''عملية ثعلب الصحراء''، وقد قُصف العراق خلاله بمئات الصواريخ التي أودت بحياة آلاف العراقيين، ودُمرت البنية التحتية التي أعاد العراق بناءها بعد عام ١٩٩١.

لقد أدان العالم بأسره هذه العملية، واعتبرها الأمين العام للأمم المتحدة يوما أسود في تاريخ الأمم المتحدة. وأود أن أشير هنا إلى أن حكومة الولايات المتحدة زعمت آنذاك أن ''عملية ثعلب الصحراء'' دمّرت كل ما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل.

وبعد هذا العدوان، فإن اللجنة التي شكلها مجلس الأمن برئاسة السفير آموريم أوصت بدمج مسائل نزع السلاح المعلقة في نظام المراقبة والتحقق المستمرين. واستند السفير آموريم في ذلك إلى تقرير اللجنة الخاصة السابقة في عام ١٩٩٧، الذي أوضح أنه لم يعد لديهم الكثير مما هو غير معروف من قدرات العراق التسليحية المتبقية. وتبنى هذه التوصية القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، إذ نصت الفقرة الثانية من منطوقه على أن تتولى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش إنشاء وتشغيل نظام معزز للرقابة من شأنه معالجة مسائل نزع السلاح المعلقة.

وتبنّت لجنة الرصد والتحقق والتفتيش في الفقرة ١٣ من خطتها التنظيمية الوثيقة S/2000/292 مبدأ اسمه دمج مسائل نزع السلاح في المراقبة المستمرة.

لقد وافق العراق في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي على إعادة المفتشين. وقد نقل الأمين العام للأمم المتحدة موافقة العراق برسالة إلى مجلس الأمن، تضمنت فقرتين أساسيتين: الأولى منهما اعتبرت أن إعادة العراق للمفتشين هي خطوة نحو إجراء مراجعة شاملة لقضية العراق من أجل رفع الحصار عنه؛ والفقرة الثانية هي ضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله. ومما نلاحظه اليوم فإن هاتين الفقرتين ما زالتا بانتظار تنفيذ مجلس الأمن لهما.

لقد طالب العراق خلال جولات الحوار الثلاث مع الأمين العام للأمم المتحدة العام الماضي ضمان عدم تهديد سيادته وأمنه، والدخول في حوار فني مع السيد بليكس للاتفاق على آلية لتحديد أهم المسائل المعلقة وطرق حلها. وكان رأي السيد بليكس في حينه أن تحديد المسائل المعلقة سيقرره مجلس الأمن بعد أن يتم تقديم برنامج العمل إلى المجلس بعد شهرين من بدء العمل في العراق.

وبعد موافقة العراق على عودة المفتشين، وموافقته اللاحقة على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، طرح العراق هذا الموضوع من جديد على السيد بليكس. إلا أن السيد بليكس كرّر القول بأن عليه أن يبدأ التفتيش أولا لمدة شهرين، ثم بعد ذلك يبدأ بإعداد برنامج العمل والتشاور مع العراق حول المسائل المعلقة. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الغموض لتحويل الموضوع من طابعه الفني والعلمي إلى طابع سياسي، حيث طالبت العراق أن يُثبت خلوّه من هذه الأسلحة المزعومة بعد أن كان المطلوب فقط التعاون الفعال مع المفتشين.

ومع ذلك فإن العراق قد قدم كل أنواع التعاون التام والفعال، وعلى النحو الآتي: أولا، قدم العراق خلال فترة قياسية إعلانا كاملا وشاملا لبرامج أسلحة الدمار الشامل السابقة، ووثائق جديدة تتعلق بالفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢. ثانيا، منح المفتشين الوصول الفوري وغير المشروط لكافة المواقع التي يرغبون تفتيشها. ولم تُستثن من ذلك دور المواطنين، ولا المواقع الرئاسية التي تمثل رمزا لسيادة العراق. إذ قامت فرق التفتيش بأكثر من ٧٠٠ عملية

تفتيش حتى الآن، شملت ٤٠٠ موقع. و لم يقتصر ذلك على فتح الأبواب، بل شمل الإجابة على كافة الأسئلة التي يطرحها المفتشون، وتقديم الوثائق والخطط والشروحات المطلوبة. ثالثا، أنشأ العراق لجنتين متخصصتين تقومان بالبحث عن أية وثائق أو مواد تتعلق ببرامج العراق السابقة المحظورة، وذلك تسهيلا لعمل المفتشين. رابعا، قام بالسماح للمفتشين باستخدام المروحيات في عملهم، فضلا عن طائرات الاستطلاع الجوي عن بعد، ومن ضمنها طائرات يو - ٢ والميراج والأنتونوف، وقد قامت الـ يو - ٢ فعلا بعملها خلال اليومين الأخيرين. خامسا، قام بتسهيل عملية إجراء المقابلات مع العلماء والأشخاص الذين يرغب المفتشون في مقابلتهم، وتشجيعهم على إجراء المقابلات الخاصة بصورة منفردة مع المفتشين، وهذا ما يحصل فعلا. سادسا، قام باقتراح وسائل جديدة لتبديد كافة الشكوك تجاه قضايا نزع السلاح المعلقة، والترحيب بأية مقترحات تقدم من قِبل لجنة الرصد والتحقق والتفتيش لحل هذه القضايا. ومن الطبيعي أن تكون مقترحات الدول محل ترحيب في هذا الخصوص. سابعا، زود العراق المفتشين بالدعم اللوجستي لتذليل كافة العقبات التي تعترض عمليات التفتيش، ومن ضمن ذلك فتح مكاتب إقليمية للمفتشين في أرجاء العراق، وتسهيل استخدامهم للوسائل العلمية والتقنية على نحو فعال وفوري للإسراع في تنفيذ ولايتهم.

ونود أن نؤكد بشكل خاص فيما يتعلق بما أثير حول الأنثراكس والـ V-X اللذين دمرهما العراق بشكل انفرادي، أن العراق قدم مقترحات عملية خلال المحادثات الفنية الأخيرة مع السيدين بليكس والبرادعي في بغداد، يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير من العام الحالي، لحل ما رأته اللجنة الخاصة السابقة مسائل معلقة وأية نقاط غامضة، وذلك من خلال حساب كميات المواد المتحللة منها في موقع التدمير، باستخدام التحليل الكيميائي والفيزيائي. وقدم العراق وثائق تثبت جدوى هذا الأسلوب، كما قدم نتائج التحقيق الذي يجريه بشأن بعض المسائل الأخرى.

لقد ترتب على هذا التعاون الفعال من قِبل العراق تفنيد كافة المزاعم التي صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي بدأها الرئيس الأمريكي في بيانه أمام الجمعية العامة، وما تلاه من تقارير صدرت عن الإدارتين الأمريكية والبريطانية، كان آخرها بيان السيد باول أمام مجلس الأمن يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وبعد كل ذلك فإن نداء المنطق ولغة العقل يدعوانا للتساؤل التالي: هل ثمة مبرر لأن تشن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحرب على العراق بحجة قلقهما من امتلاكه أسلحة دمار شامل، في الوقت الذي يخضع العراق فيه لنظام مراقبة وتحقق مستمرين؟ وهل يُجازى العراق بعد كل ذلك بعدوان جديد تهدد فيه الولايات المتحدة باستخدام حتى أسلحة الدمار الشامل، ومنها السلاح النووي؟

لقد دفع العراق خلال رحلة امتثاله لقرارات المنظمة الدولية خلال ١٢ عاما تضحيات جسيمة. وكان من بينها فقدان ما يقارب مليونين من البشر من شعبه. والآن يواجه العراق مرة أخرى التهديد بالدمار والقتل.

لذلك فإننا من هذا المنبر ندعو الدول الأعضاء جميعا، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على الحل السلمي، وإلى وضع حد لهذا الحصار الظالم المفروض عليه، وإلغاء مناطق الحظر الجوي التي فُرضت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل أحادي. كما ندعو دول العالم كافة إلى الاستجابة لنداء الملايين من شعوب العالم، التي رفضت خلال الأيام الماضية أي عدوان على العراق أو تهديد له، وأي حرب عليه، وإدانة هذه الحشود والتهديدات العسكرية الموجهة إلى العراق والمنطقة،

وتنبيه المجتمع الدولي إلى مخاطر العدوان العسكري ضد العراق وشعبه ووحدة أراضيه، والتحذير من التداعيات الخطيرة للحرب على المنطقة التي عانت من ويلات حروب كثيرة، ولا تزال تعاني من استمرار سياسة الاحتلال والتدمير الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وضد حقوقه المشروعة.

كما نطالب باحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، وخياره السياسي الذي عبّر عنه شعب العراق في الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى لتأكيد اختياره لقيادته السياسية وقائده.

إن شن الولايات المتحدة وبريطانيا العدوان على العراق سيكون دليلا على فشل النظام الدولي برمته، وهو الذي يجب أن يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة كمرجعية لا غنى عنها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وسيقوض مصداقية المجلس.

في الختام، نود أن نؤكد تصميم العراق على مواصلة التعاون الشامل والفعال مع الأنموفيك والوكالة الدولية اللتين أظهرتا استجابة طيبة في هذا الاتجاه لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل مهني وأمين طبقا لميثاق الأمم المتحدة، بعيدا عن التأثيرات والضغوط السياسية الأمريكية والبريطانية.

وفي الوقت ذاته نؤكد للمجتمع الدولي كذلك أنه إذا ما وقع عدوان على العراق فإن أبناء العراق المشهود لهم بمقارعة الاحتلال البريطاني في العشرينات سيدافعون عن بلدهم ولن يسمحوا بالانتقاص من سيادته واستقلاله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): يسرني في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ستكون خير عون لكم لقيادة أعمال المجلس في هذه المرحلة الحرجة. كما أود أن أشكر سلفكم سعادة مندوب فرنسا وأعضاء وفده على الجهود القيّمة التي بذلوها أثناء ترؤسهم لأعمال المجلس الشهر الماضي.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عقد مجلس الأمن جلسة رسمية مفتوحة لمناقشة تطورات الأزمة بين العراق والأمم المتحدة استجابة لطلب من رئاسة حركة دول عدم الانحياز، وقد شارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء التي ساهمت آراؤها بشكل أو بآخر في تشكيل وبلورة رأي دولي ساعد المجلس على التوصل إلى اتفاق تمخض عنه صدور القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، الذي يعتبر بلا شك إنجازا أثبت فيه المجلس عزمه على تحمل مسؤوليته الرئيسية التي أوكلت إليه بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة وهي صيانة السلم والأمن الدوليين.

وتأتي جلسة اليوم استجابة لطلب مماثل، ولكن هذه المرة في ظروف أصعب وأوضاع أكثر تأزما سببها الرئيسي هو تقاعس الحكومة العراقية عن الوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرارات ٦٨٧ (١٩٩١)، ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ومن المؤسف أن يستمر العراق في تحديه لإرادة المجتمع الدولي طوال هذه السنوات من غير إدراك أو وعي بخطورة السياسات التي ينتهجها على أمن واستقرار منطقة الخليج، التي عانت وتعاني منذ أكثر من ٢٠ عاما من الآثار السلبية لممارسات الحكومة العراقية وعدم استجابتها لقرارات الشرعية الدولية.

لقد تفاءل الجميع بعد اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بأن طبول الحرب التي كانت تُقرع في ذلك الوقت ستتوقف وأن الحكومة العراقية ستعود إلى رشدها وستدرك خطورة الوضع وستنتهز الفرصة الأخيرة التي نص عليها ذلك القرار

وستتعاون بالكامل مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش في العراق (الأنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتكشف عن جميع أنشطتها في مجال تصنيع أسلحة الدمار الشامل وتسليم ما تملكه من هذه الأسلحة المحظورة. إلا أن ذلك التفاؤل سرعان ما تبدّل بحالة من القلق مع تسليم العراق لإعلانه الشامل والكامل والنهائي في ٧ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، الذي أكدت لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد تقييمهما له بأنه إعلان ناقص ولا يحتوي على أي معلومات جديدة ذات أهمية.

وفي هذا السياق أيضا أكدت التقارير الدورية التي تم تقديمها إلى مجلس الأمن من قبل رئيس لجنة الأنموفيك ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي كان آخرها يوم الجمعة الماضي، بأن العراق لم يتعاون بالشكل المطلوب لتلبية متطلبات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يبعث على القلق الشديد كونه يقلل من فرص السلام ويزيد من احتمالات وقوع الحرب التي يسعى الجميع جاهدين لتجنبها لما قد ينجم عنها من انعكاسات وآثار سلبية سنظل نحن دول وشعوب المنطقة نعاني منها لسنوات عديدة لاحقة.

إن الكويت بحكم موقعها الجغرافي قد تكون أكثر الدول تأثرا بتطورات الأحداث في علاقة العراق مع الأمم المتحدة. وفي إطار الاستعدادات لأي طارئ، قامت الكويت خلال الأشهر والأسابيع الماضية باتخاذ ما يلزم من إجراءات احترازية للحفاظ على أمنها وسلامة مواطنيها. ومن جانب آخر عبّرت الكويت وفي مناسبات عديدة عن موقفها من هذه التطورات، والذي يتمثل في النقاط التالية:

أولا، ضرورة التزام الحكومة العراقية بالتنفيذ الدقيق والأمين لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، تدعم الكويت كافة الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حل سلمي لمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحث الحكومة العراقية للاستجابة لهذه القرارات وللنداءات الدولية والإقليمية التي تدعوها للامتثال الكامل للقرارات وبما يؤدي إلى تجنب الحرب.

ثالثا، تشيد الكويت بكفاءة ونزاهة وحيادية مفتشي لجنة الأنموفيك برئاسة السيد هانز بليكس ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد محمد البرادعي، وتُقدّر الجُهد القيّم والكبير الذي يبذلونه لتنفيذ الولاية المناطة بهم بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رابعا، تأمل الكويت أن يكون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية الملاذ الأخير وضمن إطار الشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، نؤمن بأن الحكومة العراقية وحدها قادرة على تجنب الشعب العراقي الشقيق وشعوب دول المنطقة الآثار السلبية والمخاطر التي قد تنجم عن العمل العسكري وذلك عن طريق تعديل سلوكها ونهجها بأسرع وقت ممكن باتجاه التعاون الجوهري بدلا من التعاون الإجرائي والشكلي.

خامسا، نؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن باعتبارها عنصرا أساسيا لضمان الالتزام بتنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس، وقد أثبتت التجارب السابقة في تعامل المجلس مع المسألة العراقية أن الموقف الجماعي والإرادة الدولية الموحدة تكون أكثر فعّالية في تحقيق النتائج المرجوة.

إن مجلس الأمن ينشغل منذ عدة أشهر وبشكل مكثف في مسألة التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهذه المسألة، رغم أهميتها الكبيرة كونها تمس الأمن والسلم الدوليين، ليست الالتزام الوحيد الذي نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهناك التزامات أخرى هامة تتعلق

مباشرة بالكويت ما زالت عالقة و لم يتم حسمها رغم الجهد الكبير الذي بذله المجلس. وأهم هذه الالتزامات قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة، وقضية الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء الاحتلال العراقي للكويت.

ومما يدعو للأسف أن الأساليب التي تتبعها الحكومة العراقية مع لجان التفتيش المعنية بتدمير أسلحة الدمار الشامل منذ عام ١٩٩١، والتي يعرفها الجميع، هي ذاتها التي تتبعها في التعامل مع كل من قضية الأسرى والمفقودين رغم بُعدها الإنساني، وقضية إعادة الممتلكات، الأمر الذي يؤكد بأن التهرّب من تنفيذ الالتزامات والمماطلة هو نهج وسلوك متجذر ومتأصل في فكر مسؤولي الحكومة العراقية.

فبالنسبة لقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة لم يطرأ أي تقدم يُذكر على إنهاء هذه القضية الإنسانية التي طال أمدها نتيجة عدم وجود تعاون جاد وحقيقي وصادق من جانب الحكومة العراقية للكشف عن مصيرهم وإنهاء معاناة أهالي الأسرى والمفقودين المستمرة منذ أكثر من اثني عشر عاما. فالعراق تارة يقاطع أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها التي تترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتارة يستأنف مشاركته فيهما معا أو مع إحداهما لأسباب سياسية بحتة.

كما أن العراق ولمدة ثلاثة أعوام كان يرفض التعاون مع المنسق رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف الذي عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ومن ثم وافق مؤخرا على دعوته للعراق وتمت الزيارة في كانون الثاني/يناير الماضي، ولكن مع الأسف دون تحقيق أية نتائج ملموسة. فالتعاون الشكلي والظاهري هو السمة الرئيسية على تعامل العراق مع هذه القضية الإنسانية طوال هذه السنوات متجاهلا بذلك التزاماته الرئيسية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١)، و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩).

من هذا المنطلق نأمل أن يواصل مجلس الأمن ضغطه على الحكومة العراقية لكي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية وألا يتم الاكتفاء بالبيانات الرئاسية التي يصدرها المجلس للصحافة بعد مناقشته للتقارير الدورية المقدمة من الأمين العام منذ عام ٢٠٠٠ والتي مع الأسف لم تجد حتى الآن أذنا صاغية من جانب العراق.

أما بالنسبة لقضية الممتلكات التي استولى عليها العراق أثناء احتلاله للكويت، فسجل العراق في التعامل مع هذه القضية لا يختلف كثيرا عن سجله في التعامل مع القضايا الأخرى. فالتعاون الشكلي والظاهري هو السمة الغالبة، حيث أن العراق ومنذ عدة سنوات ادعى عدم حيازته لأية ممتلكات كويتية وقام بتوثيق هذا الادعاء برسالة رسمية وجهها إلى الأمين العام عام ١٩٩٤ ولكنه عاد واعترف بأنه لا يزال يحتفظ بوثائق هامة تخص مؤسسات وهيئات حكومية، بل وزعم بأن هذه الوثائق تمثل الأرشيف الوطني لدولة الكويت الذي يطالب مجلس الأمن الحكومة العراقية بإعادته إلى الكويت مع ممتلكات هامة أخرى. وعندما تمت إعادة هذه الوثائق إلى الكويت تحت إشراف الأمم المتحدة وبحضور الجامعة العربية، وبعد تدقيقها وفحصها من الجهات المختصة وجدنا أن هذه الوثائق هي عبارة عن مراسلات عادية بين مؤسسات الدولة وطلبات تسجيل لاستخراج مستندات رسمية وغيرها من الأوراق التي لا ترقى بأي حال من الأحوال لتكون أرشيفا رسميا لدولة الكويت. لذلك قمنا بتوجيه رسالة رسمية إلى الأمين العام لتوثيق هذا الموقف صدرت في الوثيقة S/2002/1412 بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

إن عدم تعاون العراق في إعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت وممتلكات أخرى أمر يبعث على القلق ويثير الكثير من الشكوك حول نوايا الحكومة العراقية تجاه الكويت. ولعل رسالة الرئيس العراقي التي وجهها إلى الشعب الكويتي بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي جاءت لتعزز هذه الشكوك وتؤكد عدم التزام الحكومة العراقية بتعهداتها الدولية والعربية في احترام سيادة واستقلال دولة الكويت. وقد قامت الكويت بإطلاع مجلس الأمن على خطورة ما جاء في هذه الرسالة عن طريق رسالة قام معالي الشيخ صباح الأحمد، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، بتوجيهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة صدرت في الوثيقة S/2002/1350 بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي الختام، إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين، يواجه اليوم تحديا خطيرا لضمان تنفيذ قراراته العديدة التي أصدرها في إطار بند الحالة بين الكويت والعراق وتقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على سلطته وشرعيته ومصداقيته أمام المجتمع الدولي. ونأمل أن يُظهر المجلس الإرادة الموحدة والقدرة ذاتها التي تجلت في معالجته لأزمات دولية سابقة، وبما يؤدي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف ومقاصد الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل المغرب، وأعطيه الكلمة.

السيد لوليشكي (المغرب): أتقدم بالشكر إلى وفد جنوب أفريقيا على مبادرته طلب هذه الجلسة المفتوحة باسم دول عدم الانحياز للتداول على المسألة العراقية. وتبعا لتوصيتكم فإنني سأكتفي بالانضمام إلى التهانئ والتشكرات التي قدمها باسمنا السيد السفير كومالو، لكم شخصيا ولسلفكم السيد السفير جون مارك دلا سابليير.

لقد تابعنا باهتمام التقرير الذي قدمه السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأخذنا علما بما حصل من تقدم في عمليات التفتيش.

كما سجلنا مع أعضاء المجلس الخطوات التي أقدمت عليها السلطات العراقية من أجل تطبيق مقتضيات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وقد تضمنت إحاطة الدكتور بليكس مؤشرات مشجعة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من خلال استمرار المفتشين في عملهم بشكل جدي وفي أجواء ملائمة.

إن المملكة المغربية تتطلع إلى أن يسود السلام المنطقة وأن يتم التغلب على هذه الأزمة بالطرق السلمية قصد تجنيب المنطقة المزيد من المآسي، وترى أن ما تم إنجازه يعتبر مشجعا وترجو أن يستمر العراق في تعاونه البنَّاء مع مفتشي الأمم المتحدة من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي مواصلة السعي وبذل المزيد من الجهود وتوفير الظروف المناسبة والوسائل الكافية واللازمة لتسهيل عمل المفتشين لتمكينهم من أداء مهمتهم بقدر أوفر من الفعالية.

إن منطقة الشرق الأوسط لا يمكنها أن تستحمل كوارث وأوزار حرب جديدة. بل هي في أمس الحاجة إلى اقتلاع بؤر التوتر فيها والعمل على استتباب الأمن والسلم في ربوعها.

إن المملكة المغربية التي جعلت دائما من فض النزاعات بالطرق السلمية مبدأ أساسيا في تعاملها الجهوي والدولي، تتمنى صادقة إن يخلص اجتماع المجلس هذا إلى توجهٍ يقي الشعب العراقي الشقيق محنة وآلام الحرب ويحفظ وحدته الوطنية وسلامة أراضيه في ظل احترام الشرعية الدولية. وفي هذا كله تعزيز لمصداقية مجلس الأمن، بصفته الساهر على الأمن الجماعي، وتأكيد للهدف الأسمى الذي أحدثت من أجله الأمم المتحدة وهو إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كوبا، وأعطيه الكلمة.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أن المظاهرات الهائلة المناهضة للحرب التي عمت أرجاء العالم يوم السبت ١٥ شباط/فبراير، واستطلاعات الرأي العام؛ والمناقشة الوزارية المثمرة والموضوعية التي جرت في ١٤ شباط/فبراير في هذا المجلس؛ والحكمة والموضوعية اللتين اتسم بهما بيان الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) وبيان المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والتأييد الذي يكاد يكون إجماعيا لبيان وزير خارجية فرنسا الشجاع والمحسوب والبنّاء، هذه كلها تعبِّر عن توافق آراء قوي لما يلي: لا بد من الحفاظ على السلام باعتباره المثل الأعلى والسبب الجوهري لوجود الأمم المتحدة، وضمان ممارستها لحقوقها غير القابلة للتصرف وواجباتها الشاملة بموجب الميثاق.

القماش الأزرق الذي وضع لتغطية لوحة بيكاسو "غرنيكا" لا يمكن أن يحجب حقيقة أنها إنذار إلى مجلس الأمن – إنذار لا يمكن تجاهله – يتعلق بالطابع الاستثنائي لحتمية اللجوء إلى القوة، الذي يمارس باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي لا بد أن التاريخ سيطالب بالمحاسبة عليه. وهو لا يمكن أن يختزل ذاكرتنا عن الرعب الذي تسبب أصلا في إنشاء الأمم المتحدة.

فقبل ٧٢ ساعة ذكر الرئيس فيدل كاسترو ما يلي:

"هذه ليست أيام الأمل ولا المجد بالنسبة للسلام في العالم، فالحرب على حافة الاندلاع. ولن تكون هذه مواجهة بين قوى متكافئة. فأحد طرفيها دولة كبرى متسلطة بكل ما تملك من قوة عسكرية وتكنولوجيا ماحقة يدعمها حليف أساسي، وهو بلد آخر ذو قدرة نووية وعضو في مجلس الأمن. وفي الجانب الآخر بلد عانى شعبه أكثر من ١٠ سنوات من القصف بالقنابل وهلاك مئات الآلاف من الأرواح، معظمهم من الأطفال، بسبب الجوع والمرض في أعقاب حرب غير متكافئة تذرعت باحتلال العراق غير المشروع للكويت، الذي كان دولة مستقلة يعترف بها المجتمع الدولي. والأغلبية الساحقة من الرأي العام العالمي مجمعة الآن على معارضة حرب جديدة. وهي فوق هذا لا تقبل اتخاذ قرار انفرادي من حكومة الولايات المتحدة، بتجاهل كامل للقوانين الدولية ولسلطة وصلاحيات الأمم المتحدة، مع محدوديتها بالفعل. إن هذه الحرب غير ضرورية وذرائعها ليست لها مصداقية ولا هي مؤكدة.

"والعراق الذي أصابه الذبول الكامل من جراء حربه الأخيرة ضد الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ ... يفتقر تماما إلى القدرة على مواجهة ترسانة الأسلحة الهجومية والدفاعية الموضوعة تحت تصرف الولايات المتحدة، القادرة تماما على دحر أي تهديد".

وإننا مقتنعون اقتناعا قويا بأنه لا يوجد أدنى خطر على ذلك البلد أو على أصدقائه في المنطقة، وأن هذه الحرب لا داعي لها.

إن آثار عمل عسكري غير ضروري وغير مبرر على العراق من شأنها أن تكون وخيمة جدا. فالكارثة الانسانية المتوقعة ستكون ضخمة وفظيعة. ولا يمكن توقع عدد الضحايا وحجم الدمار. ولا يمكن لأحد احتساب مدة هذه الحرب. أما الآثار الاقتصادية والسياسية على عالم يعيش في حالة ركود عالمي فستكون ضخمة، ولا سيما في البلدان النامية، التي تدفع منذ الآن زيادات غير مستدامة في أسعار النفط مما له آثار وخيمة على اقتصاداتها، وبعد إطلاق القذيفة الأولى،ستزداد هذه الأسعار ارتفاعا.

وعلى نحو لا يرقى إليه الشك، تعاون العراق مع المفتشين وأكد رغبته في اتمام تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في سبيل إلغاء أي شك فيما يتعلق باحتمال استمرار امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. ولقد وافق مؤخرا على مكونات إضافية لعملية التفتيش واعتمد إجراءات قانونية وتنفيذية جديدة. ورحبت المجموعة الدولية بذلك، باستثناء الذين يعتزمون مسبقا القيام بأعمال عسكرية بأي ثمن ولأغراض اقتصادية على أساس التحكم في موارد الطاقة وبسبب شواغل سياساتها المحلية.

ويجب تنفيذ القرارات بحسن نية من جانب كافة الأطراف لتحقيق تسوية شاملة للمسألة العراقية تضمن الأمن والاستقرار في المنطقة، وتشمل إلغاء نظام الجزاءات، الذي يتسبب في ألم كبير للشعب العراقي. ولا بد من احترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للعراق، والكويت، وكافة دول المنطقة. لقد أسهم مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز إسهاما كبيرا في السلام.

إن كوبا تدافع عن القانون الدولي، لأننا نعتبره الضمانة الوحيدة القابلة للاستمرار للسلم والأمن الدوليين. وإننا نؤمن بأنه ينبغي أن يسود العالم نظام أمني جماعي، مبني على التعاون، يوفر الضمانات للجميع. ولا يمكن أن يحل محل هذا النظام ''شريعة الغاب''، لصالح العظماء، وفي نهاية المطاف، لصالح قوة عظمى وحيدة. إن نظاما دوليا أحاديا، غير مستدام، وغير منصف، وغير عادل لا يمكن أن يخلفه نظام أكثر بدائية، وأقل استقرارا وأقل إمكانية للتنبؤ به وأكثر خطورة.

إن النظرية الجديدة المتمثلة في الهجوم الوقائي، التي يحاول البعض فرضها، تدافع عن الحق في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وعن الحق في القيام مسبقا بعمل عسكري أحادي ضد الدول الأخرى، في مواجهة تهديدات غير أكيدة وغير محددة. وهذا يمثل انتهاكا صارخا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة، ويهدف إلى تحويل الحق الأساسي في الدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من الميثاق، إلى توقيع على ورقة بيضاء.

ومن الخطر جدا أن نحاول حل الشواغل الأمنية الوطنية من خلال الأعمال الأحادية أو من خلال الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، بدلا من السعي لتحقيق ذلك من خلال التعاون بين الدول الأطراف في المعاهدات واستخدام الإجراءات المحددة بشكل جيد فيها لتحقيق ذلك الهدف.

وكوبا، التي ما فتئت ضحية لعدوان واعتداءات منذ أربعة عقود على يدي قوة عظمى نووية، والتي لم تطور قط أسلحة دمار شامل وهي عازمة على عدم تطويرها أبدا، سواء أكانت نووية أم من أي نوع آخر، تكرر التأكيد على أن نزع السلاح الكامل والشامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، هو الطريق الوحيد الممكن للسلام، ونعيد التأكيد

على أن استخدام مثل هذه الأسلحة في ظل أية ظروف، وزيادة تطوير تلك الترسانات، وانتشارها أو السعي للحصول على تلك القدرات، هو جنون ذو آثار لا يمكن التنبؤ بها.

ويبدو أن الولايات المتحدة تحاول الآن الترويج في مجلس الأمن لمشروع قرار يجعل الحرب ضد العراق حتمية. ومن شأنه أن يكون متابعة للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بشأن وقف إطلاق النار المفترض عام ١٩٩١، ومبدأي ''الانتهاك المادي'' و ''الآثار الوخيمة''، التي كما حذرنا منها آنذاك، كانت تهدف إلى تعزيز تفسيرات المتشددين الذين ادعوا بأن قرار كهذا يخول استخدام القوة في حال فشل العراق المزعوم بالامتثال. وقد زادت الوقائع تأكيد صحة تحذيراتنا.

ورغم تزايد معارضة الحرب حول العالم، وداخل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن مخاطر القيام بعدوان انفرادي آخذة في التزايد. وتأمل كوبا أملا قويا أن يحترم أعضاء مجلس الأمن، المصالح الوطنية القانونية لبلدانهم والديمقراطية الأساسية المتمثلة في رغبة شعوبهم.

والآن يتاح لمجلس الأمن، الذي وقع رهينة لمرات عديدة للممارسة الاستبدادية وغير الديمقراطية لحق النقض، أن يسترد إلى درجة ما مصداقيته المتناقصة عن طريق حشد أغلبية قوية وثابتة في الدفاع عن السلام. وفي تلك الحالة، يتصرف المجلس بدعم من المجموعة الدولية، بما فيها الرأي العام. وعلاوة على ذلك، بإمكان الأمم المتحدة أن تعتمد على القوة السياسية والأدبية والقانونية الهائلة للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية وأعطيه الكلمة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشترك مع المتكلمين السابقين في الإعراب بإيجاز عن تهانينا لكم، السيد الرئيس، وإلى سلفكم ممثل فرنسا، وكذلك نعرب عن تقديرنا للسيدين بليكس والبرادعي.

إن بلدي، بوصفه أحد البلدان المجاورة للعراق، يتابع باهتمام الحالة المتعلقة بالعراق، والتزاماته بنزع أسلحته وفقا لقرارات مجلس الأمن. فمن جهة، شهدنا بصورة مباشرة مدى روع وهول أن يقع المرء ضحية عدوان شامل وضحية استخدام كاسح للأسلحة الكيميائية في الثمانينات من القرن الماضي. واليوم، وبعد مرور ١٥ عاما على انتهاء الحرب، فإن الجراح لم تلتئم بعد. هناك عشرات الآلاف من المدنيين والجنود الذين أصيبوا بجراح جراء الأسلحة الكيميائية والذين نجوا من الرعب ما برحوا يعيشون حياة يشوبها العذاب، ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يموت أحدهم أو العديدون منهم نتيجة جراحهم. لذلك، لدينا اهتمام شديد جدا في منطقتنا بألاّ يكون هناك مرة أخرى عدوان تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل من جديد.

ومن جهة أخرى، فإن إمكانية وقوع حرب مزعزعة للاستقرار في منطقتنا المباشرة لهو سيناريو مرعب من الموت والتدمير. إن إيران حكومة وشعبا تشعر بالقلق أولا وأخيرا إزاء الكارثة الإنسانية التي سيبتلي بها دونما شك الشعب العراقي في حالة نشوب حرب، ناهيكم عن تدفق المشردين و اللاجئين.

إن مدى زعزعة الاستقرار في المنطقة ونشوء حالة من عدم اليقين في العراق في حالة وقوع الحرب قد يتجاوز كل ما نتخيله اليوم. ونظرا لحالة المجتمع العراقي والمنطقة بكاملها، فهناك الكثير من العناصر التي لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن لأحد أن يدخلها في حساباته بأي قدر من اليقين. ولكن هنالك نتيجة لا يرقى إليها الشك تقريبا: وهي أن التطرف سيحقق مكاسب هائلة من أي مغامرة غير محسوبة في العراق. وأن إمكانية تعيين قائد عسكري أجنبي لإدارة

شؤون بلد إسلامي وعربي ستزيد من زعزعة الاستقرار وتحقق الأوهام السائدة.

وإذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، ينبغي بذل كل جهد لتحقيق المطلب الذي يجمع عليه المجتمع الدولي بنزع أسلحة العراق دون اللجوء إلى القوة المسلحة. وفي ظل الظروف الحالية والحرب المدمرة التي تلوح في الأفق، يتعين على القيادة العراقية أن تتعاون تعاونا كاملا ونشطا مع مفتشي الأسلحة، وخاصة فيما يتصل بجوهر الأمور، كما دعا إليه المفتشون تكرارا. وإن الالتزامات العراقية الأخرى - بما في ذلك الإفراج عن أسرى الحرب والتوقف عن إيواء الإرهابيين في أراضيه - لا يزال يتعين الامتثال لها.

وبالمثل، فإننا لا نرى أي سبب للاندفاع صوب قرع طبول الحرب. إننا نوافق على أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يتعلق بنزع الأسلحة وليس بعمليات التفتيش.

إننا نعتقد أنه في الوقت الذي يعلن فيه المفتشون عن نيتهم بالاستمرار في العمل، لا يوجد أساس لإجهاض العملية وللبدء في عمل عسكري، مع ما ينجم عن هذا من نتائج مدمرة معروفة وغير معروفة. زد على هذا أننا نعتقد أن تقوية نظام التفتيش عن طريق إضافة مفتشين ومعدات آلية لا يمكن تنحيتها جانبا بسرعة بالاندفاع إلى الحرب. من أجل هذا، نعرب عن كامل تأييدنا لجهود أعضاء هذا المجلس ولاقتراح فرنسا بشأن تقوية نظام التفتيش.

وتتزايد الأصوات التي نسمعها تقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تظهر جرأة وشجاعة وإلا غدت وكأنها جمعية كلام لا فائدة منها. وإذ نتفق تماما على أن الحاجة تدعو إلى فعالية الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة، فإننا لا نستطيع أن نقبل أن تملي أولويات دولة واحدة معايير فعالية الأمم المتحدة ونفعها. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن العشرات من قرارات مجلس الأمن التي طالبت بوضوح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية قد ظلت حبرا على ورق لفترة لا تقاس بالأسابيع أو بالسنوات ولكن بالعقود. ولسنا كذلك في حاجة إلى تسمية الدولة العظمى الوحيدة التي مكَّنت إسرائيل من أن تضرب بعرض الحائط وبامتهان إرادة المجتمع الدولي.

وينطبق نفس المسار المشتبه فيه على أسلحة الدمار الشامل. لقد عانى النظام الدولي الذي يحكم حظر أسلحة الدمار الشامل معاناة عظيمة من تطبيق المعايير التي تخدم المصلحة الذاتية وهي معايير تعسفية لا تعارض بل تشجع أصدقاء اليوم على طريق الحصول على مثل هذه الأسلحة. إن تقديم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي سبقت الأسلحة الحاضرة إلى العراق في الثمانينات، والتي تدلل عليها الوثائق بشكل مكثف والتي هي أصل الأزمة الراهنة، لهو مثال ساطع في هذا المقام. كما أن غض النظر عن الترسانة النووية لإسرائيل والحيلولة دون تحقيق المطالب المتتالية للجمعية العامة، بل ولهذا المجلس أيضا بصدد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي مثل آخر يدلل على هذا الاتجاه.

وإزاء هذه الخلفية، يصعب قبول هذه الحجج حول فعالية الأمم المتحدة أو حول المزاعم المتكررة بصدد الوضوح الأخلاقي.

ونعتقد أن الأمر اليوم يتعدى مجرد نزع سلاح العراق بكثير. إن ما يقال من كلام مُغالى فيه بصدد الاندفاع نحو الحرب لا يتأتى من فراغ، وهذا ينطبق أيضا على القلق الذي يُعبر عنه المجتمع الدولي بمغالاة. نحن نقترب من ذروة اتجاه يشتمل على ضربات استباقية، واستخدام أسلحة نووية، ضد دولة غير نووية.

إن ما شهدناه يوم الجمعة الماضي في هذه القاعة، بل وما تبعه في اليوم التالي عبر الكرة الأرضية وهو أهم منه

بكثير، هما تعبير واضح عن القلق والخوف إزاء اتجاه يقوض، سواء بالرضا أو بعدمه، توافق الآراء الدولي لإزالة أسلحة العراق للدمار الشامل، ليس هذا فحسب، بل ويقوض أيضا ذات المؤسسة والمعايير التي أدت دورها في إيجاد ذلك التوافق وفي المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

في الختام، أود أن أؤكد أن الانعدام الحالي وغير الدائم تاريخيا لميزان القوى وأنماط الصداقة لا يجوز لها أن تدفع بأحد إلى الانغماس في تقويض مصداقية مجلس الأمن وسلطته. ومن الضروري لمجلس الأمن، وهو الهيئة الشرعية التي أنيطت بها المسؤولية الأولى عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين، أن يبقى مركز صنع القرار بصدد كيفية معالجة المسألة العراقية، وأن يقبل كل أعضاء المجتمع الدولي بقراراته بإخلاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج بقائمتي ممثل الجزائر، الذي أعطيه الكلمة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي باختصار شديد وأهنئ سلفكم، السفير جان مارك دلا سابليير. وأود أيضا أن أشكركم على موافقتكم على طلب رئاسة حركة عدم الانحياز لعقد هذا الحوار المفتوح حول مسألة ظلت مركزا لانشغالات كل أعضاء المجتمع الدولي منذ أن بدأناه في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٢.

إن الجزائر، مثلها مثل بقية المجتمع الدولي، تابعت باهتمام كبير الأحداث التي وقعت منذ ذلك التاريخ، ولذا لا يمكن لنا إلا أن نستشعر القلق إزاء المخاطر الكبيرة التي تتهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ورغما عن هذا فإن من المناسب أن نؤكد هنا أنه منذ قبول العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر للعودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة إلى أراضيه، وما تلاه من قبول غير مشروط في تشرين الثاني/نوفمبر للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لم تتح لنا من الظروف المواتية لتسوية سياسية وسلمية لما يسمى بالأزمة العراقية ولا من احتمالات نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق سلميا مثل الظروف المتاحة لنا الآن.

وإزاء هذه التطورات الإيجابية، التي تختلف عن فترة التحدي الذي اتسمت به العلاقات بين العراق والأمم المتحدة، خاصة خلال الأربع سنوات الماضية، فإننا مدينون أولا وأخيرا لتصميم المجتمع الدولي على أن يرى قراراته توضع موضع التنفيذ وللوحدة الممتازة التي تمثلت في مجلس الأمن وهو تجسيد للمجتمع الدولي، خلال العملية التي انتهت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بالموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لكن الصحيح بالمثل القول إننا، إزاء هذه التطورات الإيجابية، مدينون للعراق الذي تمكن، بإظهاره للواقعية والحكمة وروح المسؤولية في علاقاته مع الأمم المتحدة، من التجاوب باتساق مع الأماني السلمية للمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مع الجهود التي توخت تلك الغاية التي بذلها الأمين العام وقادة البلدان الأعضاء بجامعة الدول العربية.

ومنذ استئناف عمليات التفتيش في العراق في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تمكن المجتمع الدولي من قياس التقدم الذي أُحرز نحو بلوغ تسوية سلمية للمسألة المعقدة لنزع سلاح العراق وذلك بصدد أسلحة الدمار الشامل. لقد أتاح القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي أوجد نطاقا معززا للتفتيش، أتاح للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائل تنفيذ مهمتيهما. وخلال المراحل التي نص عليها الجدول الزمني الذي ووفق عليه، دلل النظام الموضوع بذاته على فعاليته.

وسلطت التقارير المرحلية التي تقدم بها إلى مجلس الأمن السيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سلطت الأضواء على تعاون السلطات العراقية بصدد حرية التنقل وأعمال أفرقة التفتيش، التي يجب أن نتذكر أنها كانت من أقوى ما طالب به القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكان لهذه التقارير أيضا مزية وضع الحقائق في نصابها مرة أخرى، بأن أوضحت أن نزع سلاح العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل قد تحقق إلى حد كبير، وإلى درجة عالية في الواقع إذا قيس بمعايير نظام التفتيش القديم الذي أُقيم بموجب قرارات سابقة لمجلس الأمن تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

من الواضح أن الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، التي أوقفت فيها عمليات التفتيش كانت ذات طبيعة تثير التساؤلات حول مصير المخزون من أسلحة الدمار الشامل التي لم تدمر وحول إمكانيات استئناف إنتاج تلك الأسلحة المحظورة. ولقد أثار رئيسا أفرقة التفتيش بموضوعية ورزانة هذه المسائل المشروعة في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

ونعتقد أنه من الضروري، رغما عن ذلك، ضمان الإسهام اليومي للدينامية التي بدأها استئناف عمليات التفتيش في تقليص ما تبقى من الجوانب غير الواضحة بشأن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وفي اقترابنا من تنفيذ شامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وهو أكثر الوسائل ضمانا للحيلولة دون إمكانيات استخدام القوة.

هكذا تمكنت الدول الأعضاء من الاستفادة من المصادر التي هيأها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في الفقرة ١٠ بإمداد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بكميات كبيرة من المعلومات المتوفرة لدى تلك الدول، فضلا عن المواد المتقدمة تكنولوجيا، مثل ما قدمه السيد كولن باول إلى المجلس في ٥ شباط/فبراير، مما سلط الأضواء على الأهمية الكاملة والدعم ذي الأهمية لعمليات التفتيش ولحاجة العراق إلى التعاون الكامل والفوري مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق نزع السلاح بطريقة سلمية.

لقد تسارعت خطى أعمال التفتيش بشكل واضح، كما يدل على ذلك عرض تقريري السيد بليكس والسيد البرادعي أمام مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير. فقد أكد التقريران تقدما كبيرا وتعاونا أكبر من جانب العراق مع الأمم المتحدة بشأن مسائل موضوعية، عززه إصدار العراق تشريعا يحظر إنتاج أسلحة الدمار الشامل، مما يبين أن البلد يلتزم بالانصياع إلى المشروعية الدولية. ولما كان هذا هو الحال، فإن أي اقتراح يستهدف تحسين فعالية أعمال التفتيش والسماح للمفتشين بالاضطلاع بالواجبات الموكولة إليهم يجب أن يكون موضع اهتمام من المجلس.

وبالرغم من هذه الأحداث الإيجابية، فإن تهديد الصراع المسلح لا يزال، للأسف، يخيم على المنطقة ويثير أكثر المخاوف جدية فيما يتعلق بالعواقب البالغة الخطورة التي من شأن صراع كهذا أن يرتبها في العراق نفسه وفي بلدان أخرى في المنطقة.

والجزائر، من جانبها، تلاحظ مع الأمل، أنه منذ اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم يحدث شيء يبرر تنفيذ الفقرات التي تفتح الطريق أمام استخدام القوة. وأية عملية عسكرية يقام بها ضد العراق من شأنها أن تخلّف أثرا كارثيا على الشعب العراقي - الذي يظل يتعرض طوال ١٢ عاما لجزاءات غير إنسانية من نواح كثيرة - وعلى سيادة العراق ووحدة أراضيه، اللتين أعاد مجلس الأمن تأكيد تكريسه لهما في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وستكون لها أيضا عواقب خطيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعاني من

الاحتضار فعلا، وكذلك على الصراع العربي الإسرائيلي بذاته.

ومن وجهة النظر هذه، يتوقع المجتمع الدولي أن يحافظ مجلس الأمن على سلطته ومصداقيته، وعلى سلطة ومصداقية الأمم المتحدة، بأن يعرف أولا وقبل كل شيء كيف يجد الموارد التي تمكنه في إطار المنظمة من أن يظل ممسكا بزمام عملية تسوية سلمية وسياسية للأزمة العراقية، عن طريق وحدة كل أعضائه. وعندئذ، يمكنه العمل على تعزيز السلطة والمصداقية اللتين قوضتهما الغطرسة الإسرائيلية بتحمل مسؤولياته، كل مسؤولياته، نحو الشعب الفلسطيني، وبإظهار قدر متساو من التصميم والعزم فيما يتعلق بكل الذين يدوسون قراراته بالأقدام ويرفضونها.

ومما له أهمية قصوى هنا أن نؤكد أن القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والوارد في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، يجب ألا يقتصر على العراق. إنه قابل للتطبيق بنفس القدر على إسرائيل، التي لا تزال تدعي لنفسها الحق في أن تكون القوة النووية الوحيدة في المنطقة متحدية المشروعية الدولية.

إن مستقبل نظام الأمن الجماعي، الموضوع بعناية، يعتمد على المعاملة بالمثل لكل أعضاء المجتمع الدولي، الذي هو، بالنسبة لنا، الدول صغيرها وكبيرها، ويشكل الضمان بأن الشرعية ستسود في أي ظرف وفي كل الظروف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، أود في مستهل بياني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وإنني على ثقة كبيرة بقدرتكم على قيادة أعمال المجلس بما عرف عنكم من حكمة وحنكة تتسمون بهما. والتهنئة موصولة أيضا لسلفكم الممثل الدائم لفرنسا على رئاسته الكفؤة للمجلس خلال الشهر المنصرم. كما أود الإعراب عن شكرنا لعقد هذه الجلسة العلنية للتعبير عن شواغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

نجتمع اليوم لمناقشة مسألة العراق في ظل ظروف غاية في الصعوبة. وفي هذا الصدد نرحب بتقريري السيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي اللذين استمعنا إليهما يوم الجمعة الماضي وما تضمناه من نقاط إيجابية كثيرة فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية مما يؤكد على أهمية استمرار عمليات التفتيش وجدواها ويخفف من شبح الحرب وويلاتها. كما نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للسيدين بليكس والبرادعي على الجهود الكبيرة التي يبذلانها في سبيل إنهاء هذا الملف الصعب.

لقد أكدت القمة العربية التي عقدت في بيروت في آذار/مارس الماضي على ضرورة وأهمية استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وخلق أجواء إيجابية ملائمة لعلاقات طبيعية بين دول هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية استمرار العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت، وبخاصة ما يتعلق منها بقضية الأسرى من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والتعاون مع الأمم المتحدة وصولا إلى رفع المعاناة عن شعب العراق.

لقد أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ من الحرب وانعكاساتها على العراق وما ستحمله من آثار سلبية تؤدي إلى معاناة هائلة لا يمكن تصورها. لذلك لا يمكننا أن نتجاهل الجوانب الإنسانية للوضع في العراق لأن المعني بالأمر في النهاية هو شعب العراق الذي يعيش مأساة منذ أكثر من عشر سنوات وعلينا أن نخفف من معاناته ونساعده في محنته.

فقد عانى هذا الشعب كثيرا من ويلات الحروب طيلة العقد الماضي، وزادت العقوبات الدولية من تلك المعاناة.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن إسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية مدمرة يجب أن تحاسب من قبل المجتمع الدولي الذي ما برح يغض الطرف عما تقترفه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، وما يسببه ذلك من استمرار لدائرة العنف في المنطقة بسبب سياسة الحكومة الحالية والحكومات السابقة في إسرائيل التي تواصل احتلالها للأراضي العربية وترتكب جرائم حرب بشكل مستمر. وفي هذا الإطار، نطالب بتفعيل الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لذا، على المجتمع الدولي أن يقوم بالدور المناط به وفقا لميثاق الأمم المتحدة دون ازدواجية في المعايير أو سياسة انتهاج الكيل بمكيالين.

من خلال متابعتنا لسير عمليات التفتيش في العراق، اتضح لنا أن المهام التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أثمرت نتائج إيجابية، وأن المطلوب حاليا هو إتاحة المزيد من الوقت لعمليات فرق التفتيش لإنهاء مهامها، كما أنها تحتاج إلى مزيد من التعاون الفعال من قبل الحكومة العراقية لإغلاق هذا الملف الذي استمر طويلا. ونرى أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اتخذه المجلس بالإجماع، يوفر إطارا لم تستنفد إمكاناته بعد بشكل كامل، ويجب علينا كأعضاء في منظمة دولية هدفها إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب أن نلتزم بتطبيق القانون الدولي، وأن نعزز مبادئ حقوق الإنسان والعمل بكل ما أوتينا من طاقة لحل أي أزمة تعترضنا بالطرق السلمية حتى نحافظ على ركائز الأمن والسلم الدوليين.

إن استمرار عمل المفتشين في العراق وإعطاءهم الفرصة الكافية لتنفيذ ولايتهم سيساعد على نزع أسلحة العراق. وهذا هو الهدف الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه. فنزع الأسلحة العراقية سلميا هو غايتنا وهدفنا. إذ لا يزال هناك بديل عن الحرب، وإن اللجوء لاستخدام القوة يجب أن يكون الخيار الأخير. وعلى مجلس الأمن الذي تقع على عاتقه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين استنفاد كل الفرص المتاحة لنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق بالطرق السلمية. وعلى العراق أن يظهر للمجتمع الدولي المزيد من التعاون الفعال، وأن ينفذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، يسعدنا أن نرحب بأي مبادرة أو أفكار تدعو إلى حل هذه المسألة سلميا، مع تأكيدنا على ضرورة أهمية وحدة العراق وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية. آملين أن تكلل جهود هذا المجلس والجهود الدولية الأخرى بالنجاح للخروج من الأزمة الحالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الأردن، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): لقد قامت منظمتنا هذه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في محاولة من قِبل مؤسسيها لإنقاذ الأجيال من ويلات الحرب، من خلال تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وعلى ذلك، أخذت المنظمة على عاتقها حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال اتخاذ التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها واستخدام الوسائل السلمية، ما أمكن، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

تأسيسا على ما تقدم، وفي ظل الظروف الحالية التي تهدد باستنفاد الوسائل السلمية في حل قضية العراق، ترى الحكومة الأردنية أن من واجب جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة العمل على حل هذه القضية وفق جميع الوسائل السلمية المتاحة، وتفادي اتخاذ أية تدابير من شأنها الإخلال بالسلم وتأجيج الوضع المتأزم في منطقة الشرق الأوسط.

وهذا بحد ذاته يفرض على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق المنظمة وبخاصة أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. وعليه، فإن مسؤولية المجلس الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه من باقي أعضاء المنظمة، تتطلب منه استخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة والمعقولة في حل الموضوع العراقي والالتزام بتسويته من خلال الاستمرار في التفاوض والحوار. كما أود أن أنقل موقف حكومة بلادي الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ كافة الدول للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، دون تمييز، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المعتمدة بشأن منطقة الشرق الأوسط سواء تلك المتعلقة بالعراق أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ترى الحكومة الأردنية أن السبيل للخروج من الأزمة الحالية بالطرق السلمية في موضوع العراق، يستلزم تطبيق العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها تلك المتعلقة بعمليات التفتيش، وعلى وجه الخصوص القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي حين أن القرار الأول قد رسم هيكلية التفتيش في العراق وأهدافه، أوضح القرار الثاني، ضمن أمور أخرى، الواجبات المفروضة على العراق والمفتشين فيما يتعلق بحل المسائل الرئيسية المتبقية في نزع السلاح وبناء نظام المراقبة الطويل الأمد. أما القرار الثالث فقد منح المفتشين حقوقا وصلاحيات واسعة لبناء نظام تفتيش قوي ومعزز وفعال من شأنه التأكيد على إنهاء برامج التسلح غير التقليدي للعراق بالطرق السلمية، وذلك إذا ما توفرت جميع الظروف المتاحة. وقد أثبت هذا النظام لغاية الآن فعالية غير مسبوقة. ولا بد له أن يستمر وأن يتم تعزيزه، إن لزم، لأن في فشله تهديدا للأمن والسلم الدوليين من شأنه أن يؤدي بمجلس الأمن إلى الاجتماع لدراسة نتائج فشل هذا النظام ووسائل استعادة الأمن والسلم الدوليين.

وبهذا الصدد، تؤكد الحكومة الأردنية على تكامل جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ودعمها لاستمرار عمليات التفتيش، وللمهام التي يقوم بها المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، السيد هانز بليكس، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الدكتور محمد البرادعي. كما تؤكد على دعوتها لمزيد من التعاون مع اللجنة والوكالة من قِبل جميع الأطراف وبخاصة الحكومة العراقية بهدف التأكيد على إنهاء برامج الأسلحة المحظورة في العراق بالطرق السلمية. كما ترحب بنتائج محادثات بغداد الأخيرة التي أدت إلى السماح بتحليق طائرات الاستطلاع دون شروط وبإجراء المقابلات الخاصة مع العلماء العراقيين والتزام العراق غير المشروط بإصدار قانون يحظر فيه إنتاج وتخزين الأسلحة المحظورة.

كما يدعو الأردن الحكومة العراقية إلى عدم تفويت الفرصة المتاحة وإظهار روح المبادرة في التعاون النشط في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك لتجنيب العراق والمنطقة وشعوبها شبح الحرب والمعاناة التي ستنجم عنها. وتأمل الحكومة الأردنية أن يكون ذلك البداية الصحيحة لإيجاد حل شامل للأزمة بحيث يشمل تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بخصوص الأسرى والمفقودين الكويتيين ومن دول أخرى، وبما يؤدي إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي التي طال أمدها ليتمكن من

العيش بازدهار وكرامة، وأن تنعم أجياله القادمة بحياة يسودها السلام والأمان.

إن الحروب التي عصفت في المنطقة في القرن الماضي كانت سببا رئيسيا في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي ما زالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط حتى وقتنا الحالي. وهذا بدوره كانت له انعكاسات سلبية على الأمن والسلم الدوليين وساهم في خلق أزمات اقتصادية عالمية.

وعليه، فإن حربا جديدة ستكون لها نتائج خطيرة ليس على وحدة العراق وسلامة أراضيه فحسب، بل على المنطقة كلها. كما أن التوقعات بالنسبة للمعاناة الإنسانية التي ستنشأ نتيجة الحرب، من قتلى وجرحى وحركات لجوء ونزوح للملايين تدعو إلى التشاؤم. والأردن كأحد الدول المجاورة للعراق يود التذكير بالنتائج الإنسانية والاقتصادية الخطيرة التي أثّرت عليه نتيجة حرب الخليج الأولى والتي ما زال يعاني منها لغاية الآن.

تأسيسا على ما تقدم، تدعو الحكومة الأردنية مجلس الأمن وجميع الأطراف ذوي العلاقة المباشرة بهذه الأزمة للاستفادة من جميع الحلول المتاحة لتفادي الحرب والمساهمة في استقرار وسلامة المنطقة واحترام حقوق بلدانها وشعوبها والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والعمل ضمن إطار الشرعية الدولية ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل غامبيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غراي - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يتكلم وفدي بصفته رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب من حركة عدم الانحياز التي تشكل جزءا كبيرا من أعضاء الأمم المتحدة. وكما تعرفون، إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تشكل كتلة كبيرة في حركة عدم الانحياز. ومن المنطقي أن يعرب موقف الاتحاد الأفريقي تجاه قضايا مثل التي ننظر فيها حاليا إعرابا كبيرا عن شواغل حركة عدم الانحياز بشأن تلك المسائل. ولذلك، فإننا نأمل أن تكون شواغلنا تلك فائدة في سياق مناقشتنا اليوم، يستعين بها المجلس في نهاية المطاف في اتخاذ قراراته بشأن المسألة الملتهبة المتعلقة بالعراق.

إن موضوع جلستنا اليوم ظل يشغل بال العالم بأسره لفترة طويلة، و تأمل جميع الأمم المحبة للسلام أن ينتهي الأمر على وجه السرعة وبطريقة سلمية وبما فيه الخير العميم للجميع. وفي سعينا لتحقيق ذلك الهدف، يتحمل المجتمع الدولي بأسره مسؤولية ضمان إدارة العملية بطريقة لا تطلق العنان للآثار السلبية والمزعزعة لاستقرارنا وأمننا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا ونظمنا السياسية.

لقد علمتنا التجربة في أفريقيا أنه حينما يتصارع الكبار، فإن الصغار يعانون من الضرر، ونحن هم الصغار. وإننا على دراية كاملة بأنه مثلما تحملنا الأثر الكامل لأضرار اندلاع الحرب الباردة، سنصاب الآن أيضا بالضرر ما لم يتم تفادي الصراع الوشيك الحدوث من خلال إدارة صحيحة وحل سلمي. وبالفعل، أظهر الإرهاب جزءا كبيرا من وجهه القبيح على أرضنا وسقطت ضحايا من شعبنا البريء. ولا يسعنا أن ننسى الهجمات الإرهابية على نيروبي ودار السلام وومومباسا التي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح وفي تدمير واسع للممتلكات. ومن المؤكد أننا سنتعرض للمزيد من الخسائر إذا أدت سوء إدارة مسألة العراق إلى شن هجمات إرهابية على جميع الدول الأعضاء. ودولنا لا تمتلك القدرات المتطورة للأمن والتقصي والإنذار المبكر التي تساعد الإجراءات الوقائية في البلدان المتقدمة النمو. ونظمنا ليست على المستوى العالي من التطور لكي تستطيع توقع الهجمات

الإرهابية بسهولة ودفع أذاها. وليس من السهل علينا أن نتعافى سريعا من هذه الهجمات بعد وقوعها.

ومن المتوقع أن اللجوء إلى الحرب لحل الأزمة سيكون له بطبيعة الحال أثر سلبي على الاقتصادات الضعيفة فعلا في بلادنا، في الوقت الذي لا يمكننا فيه تحمل تكلفة أو تحمل استدامة مثل هذه النتائج غير المرغوب فيها. ويُظهر الاقتصاد الأفريقي بالفعل علامات الإجهاد نتيجة للشكوك التي تحيط بهذا الصراع الوشيك الحدوث. ومن المؤكد أن الحرب ستحبط المزيد من الجهود التي تبذلها حكومات أفريقية للتصدي للفقر ولمنع الصراعات في القارة.

إن المناوشات التي ظلت دائرة بين القوى المتعارضة بشأن موضوع مناقشتنا تؤدي بالكثيرين إلى الاعتقاد أن صراع الحضارات المنتظر قد بدء بالفعل. ويعتقد الأشخاص العاديون في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي أن الحرب ضد العراق تعني الحرب ضد الإسلام. وعلى الرغم من خطأ هذا المفهوم فهو لا يؤدي إلى الارتياح في العديد من الدوائر. ويوجد في أفريقيا واحد من أكبر تجمعات المسلمين في العالم. ففي منطقة الساحل وحدها، يوجد أكثر من ١٠٠ مليون مسلم. وتود جميع الحكومات الأفريقية في نهاية المطاف أن تمنع تلك الأعداد الكبيرة من المسلمين في مجتمعاتنا من الشعور بأنه يتم استهدافها من جانب المجتمع الدولي، الذي نحن جميعا جزء منه.

إن أفريقيا لا تريد الحرب، وقد صرحت الحكومات الأفريقية في إعلان الجهاز المركزي لآلية الاتحاد الأفريقي لمنع الصراعات وإدارتها وحلها بشأن الأزمة العراقية الصادر في أديس أبابا بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بما يلي:

”إن من شأن المواجهات العسكرية في العراق أن تصبح عاملا مزعزعا لاستقرار المنطقة بأسرها وأن يكون لها عواقب اقتصادية وأمنية وخيمة على جميع بلدان العالم ولا سيما البلدان الأفريقية“.

وعلاوة على ذلك، أعلن الجهاز المركزي أنه:

”ينبغي أن تكون السلامة الإقليمية للعراق محط احترام ... وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى إتباع جميع السبل الدبلوماسية لضمان أن تمتثل الحكومة العراقية امتثالا كاملا لأحكام القرار ١٤٤١، وأنه بأية حال من الأحوال، ينبغي أن ينبثق أي قرار جديد بشأن هذا الأمر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد النظر في التقرير النهائي لفريق التفتيش“.

إن الموقف الذي اتخذته الحكومات الأفريقية بشأن هذه المسألة واضح ويتسق تماما مع أحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي لا تسمح باستخدام القوة إلا في حالة ”إذا اعتدت قوة مسلحة“، وحتى في ذلك الحين يظل هذا السماح ”إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي“. ونحن مقتنعون بأن المجلس قد اتخذ تلك التدابير حين أذن باستمرار أعمال التفتيش في العراق.

وقبل أيام قليلة، تلقى المجلس تقريرين من السيد بليكس والسيد البرادعي بشأن عمل المفتشين في العراق. ووافق معظم أعضاء المجلس على أن السلطات العراقية قد بدأت بالتعاون وأنه يتم إحراز تقدم. و تحدونا جميعا هذه التطورات إلى أن نتوقع أنه من خلال عمل المفتشين، سيتم إجبار العراق على نزع أسلحته للدمار الشامل من دون أن يضطر إلى معاناة آلام الحرب.

ويحث وفدي بشدة السلطات العراقية على التعاون الكامل ومن غير شروط مع مجلس الأمن، وعلى الامتثال لجميع المقتضيات المفروضة عليه، ليس عملا بالقرار ١٤٤١

(٢٠٠٢) فحسب، ولكن أيضا عملا بجميع القرارات الأخرى المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت. ونحثها على وجه الخصوص مرة أخرى على إطلاق سراح المئات من أسرى الحرب الكويتيين الذين تحتفظ بهم، وأن تعيد الأرشيف الكويتي إلى حيث ينتمي بحق، أي إلى الكويت.

لقد انطلقت أصوات عديدة تنادي بالتحلي بالصبر وبعدم توقف أعمال التفتيش أو الإسراع بها. ونحن نحث المجلس على أن يستمع إلى تلك الأصوات وأن يتصرف وفقا لنداءاتها المعقولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): كان لدي الكثير من العبارات الطيبة التي كنت سأوجهها إليكم في بداية بياني، يا سيدي الرئيس، ولكنني سحبتها تبعا لتعليماتكم، ولكن هذا لا يعني القول إنني لا أعنيها.

نعرف جميعا أنه بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وأتاح للعراق فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح. وقد أتى ذلك القرار بعد ١١ سنة وسبعة أشهر على اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي طالب بأن يتخلص العراق من أسلحته للدمار الشامل. ونظرا للوقت الذي انقضى، كنا نأمل أن يكون القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الخطوة الأخيرة لحل هذه المسألة. وبما أن المجلس اتخذ القرار بالإجماع، كنا نأمل أن يفهم العراق الرسالة في نهاية المطاف. ولكن، يحزننا أنه بعد ١١ سنة وعشرة أشهر من طلب المجلس أول مرة للعراق أن ينزع سلاحه، لم يفهم صدام حسين الرسالة بعد.

ولقد حدد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) معيارين موضوعيين للامتثال هما: تقديم العراق لإعلان تام وكامل عن برامج أسلحة الدمار الشامل لديه، والتعاون غير المشروط مع مفتشي الأسلحة. وبعد أكثر من ثلاثة أشهر، أخفق العراق في الوفاء بالتزاماته.

وبتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم العراق إعلانا غير كامل بشكل صارخ. وكما لاحظت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن الإعلان لم يقدم أي معلومات جديدة ولم يجب عن أسئلة هامة معلقة، تتضمن أسئلة عن إنتاج بكتيريا الجمرة الخبيثة وعامل في إكس (VX) وغاز الخردل.

وبتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير، بعد قرابة ٦٠ يوما من أعمال التفتيش، لم تستطع أي من اللجنة أو الوكالة القول إن العراق كان يتعاون بفعالية. وأثيرت أسئلة هامة حول عامل في إكس وحول آلاف اللترات من عوامل كيميائية وبيولوجية وظلت من دون إجابة.

وبتاريخ ٥ شباط/فبراير قدم وزير الخارجية باول أدلة إضافية على أن العراق لم يكن يتعاون، وبالفعل كان العراق يحاول بنشاط أن يخرّب عملية التفتيش. واقتنعت أستراليا بأن المعلومات التي قدمها وزير الخارجية باول تقدم أدلة دامغة. وفي حال اقتناع آخرين بأن تلك المعلومات يمكن تأويلها فهذا حقهم بالطبع. ولكن نظرا لسجل صدام في الخداع، لست واثقا لماذا ينبغي أن نعطيه فرصة تأويل الشك لصالحه.

في ١٤ شباط/فبراير، وبعد حوالي ٨٠ يوما من عمليات التفتيش، تقدمت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى بتقارير إلى مجلس الأمن. فماذا سمعنا؟ سمعنا أن العراق قد عمل على مد مدى نظم القذائف إلى أكثر من الحدود المقررة له. أما ماذا لم نسمع؟ إننا لم نسمع أن العراق قد قرر أخيرا أن يتعاون فورا وبنشاط وبدون شروط مع المفتشين.

من الواضح بجلاء أن العراق، بحسب المعايير التي وضعها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، خرق التزاماته خرقا ماديا مرة أخرى. والسؤال اليوم هو ماذا يفعل مجلس الأمن وهو الهيئة المتعددة الأطراف ذات المسؤولية الأولى عن السلم والأمن الدوليين؟ في العام الماضي، أمضى مجلس الأمن ثمانية أسابيع ليضع نظام تفتيش قويا. وأعطى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) المفتشين الأدوات اللازمة للتحقق من نزع السلاح العراقي، وتلك هي مهمتهم وليست لعبة ''امسك إن استطعت أن تمسك''.

وكان هذا جزءا واحدا من حل هذه المشكلة. والتعاون العراقي الفعال ما زال الجزء الآخر الأكثر أهمية. وهو الجزء المفقود. وفي كل الأمثلة التي عددتها آنفا، وفي كل ما سمعناه من السيد بليكس والسيد البرادعي، نجد أن الشيء الوحيد الذي نفتقده هو ''التعاون الفوري النشيط غير المشروط'' حسبما طالب به القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكلنا يفهم أهمية هذا. لم نسمع أحدا هنا يقول إن مضاعفة عدد المفتشين أو منحهم المزيد من الوقت ومن الموارد سيحدث أثرا دون التعاون العراقي. وهذا هو ما يجب على مجلس الأمن أن يركز عليه اليوم.

نعم، باستطاعة المجلس أن يمنح العراق المزيد من الوقت. ونعم، نستطيع أن ننتظر حتى آذار/مارس، ونستطيع أن ننتظر ثلاثة أشهر أخرى. ولكن هل نعتقد حقيقة أن المزيد من الوقت سيدفع بالعراق إلى التعاون؟ وهل يحتاج العراق حقيقة إلى ثلاثة أشهر أخرى لاتخاذ قرار يمكن له أن يتخذه فيما لا يزيد عن ثلاث دقائق؟

إن استراليا ترى أنه ليس باستطاعة مجلس الأمن أن ينتظر إلى الأبد لمواجهة هذه المسألة. إما أن يكون العراق قد استجاب أو أنه لم يستجب. وفي رأينا أن على مجلس الأمن أن يتحرك بسرعة لبحث قرار آخر يعالج بحزم فشل العراق في الاستجابة إلى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن على مجلس الأمن مسؤولية أساسية إزاء تأكيد سلطته. وإن لم يفعل، فإنه يضع في موضع الخطر لا مسألة نزع السلاح العراقي فحسب، بل ولب الأسس التي يقوم عليها نظامنا الحالي للأمن الجماعي.

لقد منح القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) العراق فرصة أخيرة للاضطلاع بالتزاماته ونص على عواقب وخيمة إن لم يستجب العراق. هل يقول مجلس الأمن الآن إنه ينبغي منح العراق المزيد من الفرص وأن ينسى العواقب الوخيمة؟ ما هي الرسالة التي يوجهها هذا إلى دول أخرى مستعدة لازدراء القانون الدولي والمعايير الدولية؟

سوف يغتنم العراق فرصة التأخير والانقسامات في المجلس. ولا نستطيع السماح لمستبد بالتهرب من قرارات المجلس. يجب على مجلس الأمن أن يقف فورا بصدد ما هو أساسي، وألا يتشتت تركيزه. على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لضمان قيام العراق أخيرا، بعد ١٢ سنة من الاضطلاع بالتزاماته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج بالقائمة ممثل تركيا وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): منذ أن دخلت المسألة العراقية مرحلتها الحالية، وتركيا متمسكة بالتزاماتها تجاه المبادئ التي ظلت تحكم علاقاتها طيلة ٨٠ سنة مع جارها الجنوبي. وبنفس الطريقة، أيدت تركيا بنشاط السعي إلى حل سلمي للأزمة العراقية، وظللنا في مقدمة المبادرات الإقليمية التي تصب في هذا الاتجاه. ومؤخرا دعا إعلان اسطنبول، الذي يحمل تواقيع بلدان إقليمية، القادة العراقيين إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه إحلال السلام والأمن بالمنطقة بصورة لا رجعة فيها ومخلصة.

وفي الوقت ذاته، أحاطت حكومتي السلطات العراقية علما على جميع المستويات وبصورة مباشرة بتقديرنا المتشائم بشأن الأحداث التي تدور. وقلنا لهم إنه لا يمكن استقراء قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) بأية طريقة سوى أنه إشارة لا غموض فيها بشأن ما ذكره القرار نصا.

وكانت جهودنا موجهة نحو تعزيز تلك الرسالة، لا من زاوية نغمتها بل من زاوية جوهرها، وهي أن هذه ما هي في الواقع إلا آخر التحذيرات، وأنه يتوجب على القيادة العراقية أن تفعل كل ما بوسعها لمساعدة مفتشي الأمم المتحدة على تبرئة ساحة القيادة تلك مرة وإلى الأبد من تهمة الاستمرار في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وفي مواصلة إخفاء ما لديها من أسلحة من هذا النوع، وخاصة العوامل البيولوجية والكيميائية التي لا يعرف مصيرها.

وما زلنا اليوم نبحث عن نفس الشيء، ألا وهو الحل السلمي. نحن نسعى إلى حل لا يتطلب تدخلا عسكريا، ويعيد في الوقت ذاته طمأنة العالم على أنه لا توجد أخطار غير ظاهرة من أي نوع يعالجه قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي هذا الإطار، يجب اعتبار التصريح الذي أصدره بالأمس الاتحاد الأوروبي آخر مبادرة ذات مغزى تتوخى نفس الغايات.

ويتصادف أنني أتكلم باسم بلد ذي تاريخ قديم، تأسس في عام ١٠٧١، أي بعد خمس سنوات بالضبط من تأسيس الفرنسيين لبريطانيا في عام ١٠٦٦، على حد قول السيد سترو. وبلدنا العريق لديه من الأسباب ما يدعوه إلى استشعار المخاوف. والسبب في هذا هو أن تركيا، إلى جانب شعب العراق وشعوب البلدان المجاورة الأخرى ما فتئت تتعرض للآثار المباشرة لانعدام الاستقرار جنوبي حدودها. ولا يمكن لنا أن نشهد ما يحدث في هذا الجزء الذي يعتبر من أقدم أجزاء العالم دون اكتراث.

وعلى سبيل المثال، حينما لجأ حوالي نصف مليون لاجئ إلى تركيا عام ١٩٩١ وهم في حالة شديدة من البؤس، كان العديد من البلدان الأوروبية القديمة عازفا عن قبول حتى ما يتراوح بين ٢٠ و ٩٠ لاجئا من الرجال والنساء والأطفال. وخلال التسعينات، تحدث توماس فريدمان وغيره وكتبوا عن رجال قبائل الأمازون الذين يشاهدون تلفزيون الأقمار الصناعية ويطالبون بالحصول على أسعار نيويورك لأوقياتهم من الذهب. وانتشرت في كل أرجاء العالم أدبيات، رائعة ورديئة، من العولمة، متغنية بالآثار الحميدة لتلك الظاهرة. وخلال ذلك العقد، لم تستطع بلادي حتى أن تتاجر مع الجنوب للمرة الأولى منذ ألف سنة، بسبب الجزاءات التي فُرضت على العراق. وبدلا من ذلك، اضطررنا إلى أن نقاتل ونخسر عشرات الآلاف من خيرة أجيالنا من أجل احتواء أفظع أنواع الإرهاب قبل أن نزيله نهائيا. إن الزمن يُنبئ بالحقيقة.

واليوم يُحدث مجرد الكلام عن الحرب آثاره في زعزعة الاستقرار بشأن اقتصادنا الذي اعتراه الضعف منذ فترة. وبغض النظر عن الآمال المعقودة على ثرواتنا وعن الفرص المتاحة بوفرة لبلادي، وعن الإمكانيات المتوفرة لدى الشعب التركي، فإن المستثمرين الأجانب وغيرهم لا يقتربون من جو القلاقل المضاعفة الذي يخيم كالكابوس فوق المنطقة.

ومن الواضح أن الشعب التركي له كل العذر وكل الحق في إبداء رغبته العارمة في وضع حد لهذه الأزمة، بصورة سلمية بطبيعة الحال. وعلى الرغم من كل ما تقدمت به، لا يزال هناك حتى يومنا هذا من يقول في بعض الجهات إن لتركيا مخططات تجاه العراق. وهنا أود أن أذكرهم بالمثل التركي الذي يحذّر من الذين يفضلون الاصطياد في المياه العكرة. وإني لمتأكد من أن لهذا المثل ما يضاهيه في اللغات

الأخرى من تحذير ضد الذين لا يريدون لك أن ترى نتائج ما يسعون بالفعل إلى تحقيقه.

ليس لتركيا مخططات سوى إعادة تأكيد السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للعراق، والدفاع عن حقوق كل شعبه من عرب وأكراد وتركمان وأشوريين وكلدانيين وغيرهم من العيش في أمن وسلام مع العالم، وفي وئام فيما بينهم، كمواطني بلد ينتفعون بخيراته جميعا.

ما زلنا نؤمل في أن يظل المجلس نقطة التنسيق الأساسية. وعلى العراق أن يمتثل كلية لالتزاماته إزاء نزع سلاحه. وعلى الضغط الدولي الذي يستهدف تلك الغاية أن يستمر دون هوادة. وعلى السلطات العراقية أن تدرك تماما أن عامل الوقت في غاية الأهمية. وأهم من كل ذلك، علينا أن ندرك أن الجهود الدبلوماسية التي تدعمها قوة لها مصداقيتها تظل خير وسيلة لتحقيق التقدم وخاصة في هذه الحالة. وآخر المطاف أن نزع سلاح العراق فورا وبصورة كاملة ودون شروط ما زال الانشغال الخطير الذي يواجه السلام والأمن الدوليين مثلما كان منذ ١٩٩١.

وهنا نود أن نشيد بالسيد بليكس والسيد البرادعي لما قاما به من عمل، ونحيّيهما على جهودهما من أجل التوصل إلى نزع سلاح سلمي في العراق. ولنا مطلق الثقة في الموضوعية والروح المهنية اللتين يتحليان بهما. ولنا أمل في أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة العراقية، بما في ذلك السماح لطائرات الاستطلاع وتشجيع المقابلات الخاصة مع العلماء دون مرافقين داخل العراق وخارجه وتوفير الوثائق الإضافية بصدد مسائل نزع السلاح التي ما زالت معلقة، سيثبت أنها تشكل تقدما جوهريا، وبذا تخدم هدف تحقيق التعاون بحماس من جانب العراق وهو ما نبغيه منذ وقت طويل.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد هنا على اعتبارين يستحوذان على أذهاننا.

أولهما يتعلق بمحنة الشعب العراقي. إن شعب تركيا تربطه بهذا الشعب أواصر تاريخية وثقافية وثيقة، إلى جانب الأواصر الإنسانية. ونحن ندرك وضعه الصعب والظروف الإنسانية العصيبة تحت وطأة الجزاءات الاقتصادية القاسية والمقترنة بإساءة استخدام الموارد المستمرة منذ عدة سنوات الآن. ويدرك شعب تركيا تماما أن شعب العراق سيظل جارا له، العام المقبل، والعام الذي يليه، وإلى الأبد.

ثانيا، يولي وفد تركيا أهمية قصوى لوحدة وتماسك مجلس الأمن. وعندما ندخل الممر المؤدي إلى هذه القاعة فإننا نرى نسخة من اتفاق قادش، مكتوبة بالحروف المسمارية على حجر كبير. وهذه هدية من تركيا إلى الأمم المتحدة، فهي في الحقيقة هدية من الأرض التركية، التي شهدت نشوء وازدهار إمبراطوريات عديدة، من الحثيين إلى العثمانيين. والنسخة الأصلية من هذا الحجر الكبير لاتفاق قادش موجودة في تركيا. وهو اتفاق موقع عليه بين المصريين الحثيين عام ١٢٧٠ قبل الميلاد، أي قبل أكثر من ٣٠٠ ٣ عام، ويمثل أول اتفاق مكتوب على الإطلاق بين دولتين.

وفي الحقيقة، يتعين على أعضاء مجلس الأمن، باعتباره الأداة الوحيدة التي تمكنت البشرية من التوصل إليها بعد أكثر من ثلاثة آلاف عام من الدبلوماسية، أن يدعوا الحكمة الجماعية تسود. إن سد أية فجوة قد تكون قائمة في المجلس سيحفظ وحدة ومشروعية هذا الجهاز مع إثبات أهمية صلته بالواقع في هذه الأوقات العصيبة.

وبالنسبة للعراق، لقد حانت لحظة الحقيقة. وينبغي أن يتصرف العراق الآن باقتناع وبأسلوب مقنع للآخرين في ساعة الفصل هذه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت البرازيل تتابع بقلق وتوجس الحالة المتعلقة بالعراق، مدركة تماما الآثار التي قد تفرزها التطورات المتصلة بها على صون السلم والأمن الدوليين.

إن آثار الحالة الراهنة ومخاطر الحرب التي تنطوي عليها تشعر بها الشعوب فعلا في كل أرجاء العالم، من خلال انعدام الاستقرار والانقسامات السياسية واضطراب الأسواق. وما من شك في أن الصراع المسلح سيتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح فضلا عن الخسائر على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وكل مظاهر مناهضة الحرب الضخمة التي شهدناها في عطلة نهاية الأسبوع في بلدان عديدة – بما في ذلك في بلدي – تدل بوضوح على أن أجزاء كبيرة من الرأي العام في تلك البلدان تنظر إلى مثل هذا المسلك بعدم رضا وبتشكك، وهذا أقل ما يقال.

لقد لاحظنا الآراء التي عبر عنها أعضاء المجلس بشأن الحالة المتعلقة بالعراق، ونعتقد أن إجراء نقاش مفتوح في أعقاب العرضين اللذين قدماهما الدكتور هانس بليكس والدكتور محمد البرادعي أمام المجلس في ١٤ شباط/فبراير يتيح للمجتمع الدولي الأكبر فرصة ثمينة للإعراب عن الآراء بشأن قضية تؤثر علينا جميع. ولهذا نشكر أعضاء المجلس على هذه المبادرة.

ويعطينا عرضا رئيسي المفتشين أحدث تقييم منير ونزيه لتنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويوضح التقرير عن عملهما التقدم المحرز حتى الآن، والصعوبات القائمة، والحاجة إلى تعاون فوري ونشط وغير مشروط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب السلطات العراقية.

ولقد دعت البرازيل باستمرار لامتثال العراق التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، حتى يضمن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى المحظورة، وهي تؤيد بذل المزيد من الجهود السلمية في إطار المنظمة لتحقيق تلك الغايات. ويقدم القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إطارا لا بد من استكشاف كل احتمالاته بالكامل. ومن الواضح أن هذه الاحتمالات تشمل التعاون الكامل والنشط وغير المشروط من جانب السلطات العراقية مع المفتشين، وزيادة كفاءة نظام التفتيش، ووضع آليات تحقق ومراقبة مثل تلك التي ينص عليها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولقد طرح أعضاء المجلس مقترحات في هذا المضمار، خاصة فرنسا وروسيا وألمانيا. ونحن نؤيد أهداف هذه المبادرات. إن الحل السلمي لهذه الأزمة ممكن. وما دام هناك أمل في السلام فلا بد من أن نصر عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغو دوك ثانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): تابعت فييت نام بقلق شديد آخر التطورات المتعلقة بالعراق، والتي تفضي إلى افتراض حتمية الحرب. وفي ظل هذه الظروف فإننا نرحب بعقد هذه الجلسة المفتوحة لجميع الدول الأعضاء كي تعرب عن آرائها بشأن هذه المسألة العصيبة المدرجة في جدول أعمال المجلس، والتي قد تكون لها تداعيات واسعة النطاق لمنظمتنا وقدرتها على تحقيق السلم والأمن العالميين.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن رأينا بأنه ينبغي استنفاد جميع الوسائل السلمية لإيجاد حل سياسي للقضية العراقية بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤمن فييت نام إيمانا قويا بأن الحرب ليست حتمية وأنه مازالت هناك فرصة للحل السلمي للقضية العراقية على

أساس احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه والحفاظ على سلطة ومصداقية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما نؤيد الحل السلمي بدلا من العمل العسكري إدراكا منا لعواقب الحرب، خاصة من حيث المعاناة البشرية والدمار المادي اللذين يلحقان بالإنسان العادي لدى الأطراف المعنية واللذين يعجز عنهما الوصف، وكذلك الآثار متعددة الأبعاد على المنطقة والعالم بأسره.

إن التقارير التي قدمها رئيسا فريقي الأمم المتحدة للتفتيش، الدكتور هانس بليكس والسيد محمد البرادعي، في الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أوضحت عددا من المسائل المثارة في الجلسة السابقة التي عُقدت بشأن العراق. وعلمنا أيضا أن حكومة العراق قد أظهرت استعدادا جديدا للتعاون مع المفتشين في عدد من المجالات، مثل توفير وثائق جديدة بشأن المسائل غير المحسومة، والموافقة على الاستطلاع الجوي فوق أراضيه، والسماح بمقابلة العلماء العراقيين بدون شهود. هذا بالإضافة إلى أن رئيسي المفتشين كليهما قالا إنهما لم يجدا أي دليل يشير إلى أن لدى العراق أسلحة دمار شامل أو أسلحة كيميائية محظورة، أو أنه حاول إخفاءها.

ونحن نشاطر عددا كبيرا من الوفود الأخرى آراءها بأن عمليات التفتيش أحرزت تقدما حقيقيا وأنها لم تكتمل بعد. وعليه ينبغي أن تستمر، وينبغي لنا أن نضع ثقتنا في المفتشين وأن نمدهم بكل المساعدة الممكنة كي يضطلعوا بمهمتهم.

ويشعر وفد بلادي بقلق خاص إزاء الآثار الإنسانية الوخيمة لصراع عسكري على سكان العراق المدنيين، الذين ما فتئوا يعانون معاناة هائلة من الجزاءات المستمرة حاليا. ووفقا لتقدير السيد كيترو اوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، خلال إحاطته الإعلامية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، يمكن في إطار ''سيناريو متوسط'' لحرب محتملة أن يحتاج عدد يصل إلى ١٠ ملايين شخص إلى مساعدات غذائية خلال بدء الصراع وبعده، بينما قد يصبح نصف سكان العراق بلا مياه صالحة للشرب. وهناك احتمال أن يصبح مليونا شخص مشردين داخليا، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين ٦٠٠ ٠٠٠ و ١,٤٥ مليون لاجئ وطالب للجوء.

وثمة جانب آخر استرعى انتباهنا كذلك هو الأثر السلبي الذي يمكن أن يخلفه صراع مسلح على الوضع الهش جدا في منطقة الشرق الأوسط. فمن شأن عمل عسكري أن يؤدي إلى المزيد من تعقيد المشاكل الصعبة بالفعل في المنطقة. كما أننا نخشى أن يؤثر على الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تكد فيه كثير من الاقتصادات للإبلال من الكساد.

ومع مراعاة كل هذه الجوانب، نعتقد في الوقت الحاضر، أن الحوار البناء بين الأطراف المعنية واستمرار العمل من جانب مفتشي الأمم المتحدة دون توقف ما زالا يمثلان أكثر وسيلة فعالة لتحقيق تسوية سلمية للقضية العراقية.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إننا مقتنعون بأن أعضاء مجلس الأمن سيراعون كل الآراء المعرب عنها في هذه الجلسة، وسيضطلعون بمسؤولياتهم بطريقة موضوعية، وسيسهلون تحقيق تسوية سلمية تحظى بالدعم الكامل من الأغلبية العظمى لشعوب وبلدان العالم، وفاء بمهمة المجلس الهامة في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بيرو، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد حكومة بيرو النهج القانوني الذي يقتضي من حكومة العراق أن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها في مجال نزع السلاح، بما في ذلك القضاء التام على أسلحتها للتدمير الشامل، طبقا

لأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من قرارات مجلس الأمن الواجبة التطبيق. كذلك يفرض القانون الدولي على العراق الالتزام بالتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة بشكل فوري ونشط وغير مشروط، كما ذكر الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، السيد هانز بليكس، في تقريره يوم الجمعة في ١٤ شباط/فبراير.

ولسوء الطالع، ما زلنا نشهد افتقارا واضحا إلى تعاون العراق. ويجب أن تتفهم حكومة العراق مرة أخرى وإلى الأبد أن الإمكانية الوحيدة لديها لتطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي هي نزع السلاح الفوري والامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يرى سوى هذه القرارات بوصفها ضمانات يمكن التحقق منها بأن العراق لا يملك أية برامج أو أسلحة للتدمير الشامل. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا منع تقويض سلطة وشرعية الأمم المتحدة.

إن حكومة بيرو مقتنعة بأن الصراعات أو التهديدات للسلام والأمن الدوليين – كما ذكر مؤخرا الأمين العام، السيد كوفي عنان – لا بد من حسمها وفقا للمبادئ والآليات التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة وهذا يعني أن، استخدام القوة، كما شدد على ذلك أيضا الأمين العام، يجب أن ينظر إليه بوصفه الملجأ الأخير المتاح، لكن المهم أيضا القول هنا إنه، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ملجأ شرعي من أجل ضمان السلام والأمن الدوليين.

إن التطورات الحالية تخضع نظام الأمم المتحدة الأمني للاختبار. لكن تلك التطورات تنبع من انتهاك حكومة العراق للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بهجومها على الكويت، ومؤخرا جدا، برفضها المستمر لتنفيذ التدابير الرامية إلى النزع الكامل لكل أسلحة التدمير الشامل، وهي التدابير التي وضعها مجلس الأمن. وقد انقضى أكثر من عقد من الزمن، وما زالت المشكلة قائمة، مما يعرض للخطر كفاءة نظام الأمن الجماعي لهذه المنظمة.

ويمكن القول إنه، في ظل الظروف الراهنة، تتعرض الأمم المتحدة ونظام الأمن الدولي للاختبار.

وترى بيرو أنه لا بد من حسم هذه الأزمة داخل الإطار المعياري للأمم المتحدة، وخصوصا في سياق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وأنه، على سبيل الأولوية، لا بد من استنفاد كل إمكانيات التسوية السلمية. ويجب أن نفعل ذلك، لكن تلك التسوية السلمية ستتوقف كذلك على نزع السلاح الفوري والانفرادي والكامل من جانب حكومة العراق، طبقا للأحكام والشروط الواردة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وتدرك حكومة بيرو الطابع المعقد لمهمة المفتشين في التحقق والصعوبة التي يواجهونها في التوصل إلى نتائج قاطعة في أنشطتهم. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، يمكن أن يستنتج من تقاريرهم أنه لم يتم الامتثال الكامل لولاية النزع التام لأسلحة التدمير الشامل التي أنشأها مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي المطالبة بالتطبيق الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في إطار زمني محدد. وينبغي ألا يستخدم الوقت لإفراغ قرارات مجلس الأمن من كل مضمونها أو أثرها المفيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كذلك أود أن أعرب عن تقديري للسيد هانز بليكس وللسيد محمد البرادعي، على تقريريهما للمجلس يوم الجمعة الماضي.

إن قضية أسلحة العراق للتدمير الشامل تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وهي مسألة تبعث على قلق عميق ليس لدول محددة بعينها فحسب، ولكن للمجتمع الدولي برمته. وتقف وراء شواغلنا حقيقة أن العراق استخدم فعلا الأسلحة البيولوجية في الماضي، وأنه، خلال الأعوام الـ ١٢ الماضية، تحدى سلطة ومصداقية الأمم المتحدة بمواصلة تجاهله لالتزاماته بموجب القرارات العديدة لمجلس الأمن.

ومن أجل تسوية هذه القضية بصورة سلمية، ظلت اليابان تبذل الجهود الدبلوماسية الخاصة بها، بما في ذلك حث العراق على تبديد كل الشكوك بشكل نشط، وعلى التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى التخلي عن أسلحته للتدمير الشامل.

وبينما أكد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، على أن العراق شكَّل خرقا ماديا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وهو القرار الذي بموجبه التزم العراق بالقضاء على أسلحته للتدمير الشامل، فقد وفَّر للعراق أيضا فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته.

وتأمل اليابان، كما تأمل سائر الدول، بأن تحل هذه المسألة بالوسائل السلمية، إلا أن من المهم التوكيد على أن ذلك يعتمد على موقف العراق. فبالاستناد إلى المداولات التي أجراها مجلس الأمن حتى اليوم، بالإضافة إلى معلومات المخابرات التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة يوم ٥ شباط/فبراير وتقارير مفتشي الأسلحة يوم ١٤ شباط/فبراير، لا يسعنا إلا أن نستنتج أن الإعلانات التي قدمها العراق استجابة للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم تكن كاملة ولا دقيقة وأن العراق لا يتعاون بشكل إيجابي مع عمليات التفتيش المستأنفة. والعراق وحده، على حد علمنا، دون أي دولة عضو أخرى، هو الذي أعرب في مجلس الأمن عن الرأي القائل إنه يتعاون تعاونا بشكل كامل وإيجابي.

ونحن ندرك بأن هناك معارضة شديدة للحرب في جميع بلدان العالم. ونحن نشاطر الرغبة بحل هذه المسألة سلميا. بيد أنه ينبغي التوكيد على أن جذور المشكلة تكمن فيما إذا كان العراق سيغير موقفه بشكل جذري؛ ويتعاون بشكل فوري وإيجابي دون قيد أو شرط؛ ويتخلص مما لديه من أسلحة الدمار الشامل، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أكد السيد بليكس في التقرير الذي قدمه إلى المجلس يوم ١٤ شباط/فبراير أن استجابة العراق حتى الآن لم تكن كافية. ولذلك، وحتى لو استمرت عمليات التفتيش وتم تعزيزها، فإن ذلك لن يؤدي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل إلا قليلا ما لم يغير العراق موقفه بشكل جوهري من موقفه المتمثل في الاقتصار على التعاون السلبي. وهناك شك جدي في فعالية مواصلة عمليات التفتيش.

ونرى أن من الحاسم الآن أن يظل المجتمع الدولي متحدا ويواصل تشديد الضغط على العراق. وإذا ما عجز مجلس الأمن عن العمل بشكل موحد، فإن ذلك لن يقتصر على الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة فحسب، وإنما سيرسل رسالة خاطئة إلى العراق. وسيؤدي كذلك إلى استمرار خطر إرهاب أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم.

وتولي حكومة اليابان اهتماما كبيرا للتعاون الدولي. ونظرا إلى أن العراق لا يتعاون ولا يفي بمسؤولياته تماما، فإننا نعتبر أن من المستصوب أن يتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا يعلن بوضوح عن الموقف الصامد للمجتمع الدولي. وينبغي أن يسعى مجلس الأمن لاتخاذ مثل هذا القرار. ولا تزال الجهود الدبلوماسية تبذل منذ اثني عشر عاما؛ ولم يعد أمام العراق الآن سوى وقت محدود للغاية. وتأمل اليابان بكل

إخلاص بأن يكون مجلس الأمن موحدا ويتخذ إجراء فعالا للوفاء بمسؤولياته المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا، وأعطيه الكلمة.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه المناقشة العلنية. فالمجلس يعالج مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا.

وقد أتيحت للدول غير الأعضاء في المجلس الفرصة لمعالجة هذه المسائل في المناقشة التي جرت منذ أربعة أشهر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، وعملا بالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، عاد المفتشون التابعون للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق. واستمع مجلس الأمن إلى تقاريرهم يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ومرة أخرى في ١٤ شباط/فبراير.

وأشار التقرير الأول إلى بالرغم من أن العراق يتعاون بشأن الإجراءات، فإنه لم يتعاون تعاونا كافيا بشأن الجوهر. وعاد رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بغداد لإفهامها بأنه لن يحول دون العواقب الخطيرة التي حذر منها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إلا الامتثال التام لطلبات الأمم المتحدة بنزع سلاحها وأن يكون ذلك واضحا للعيان. ويشير تقرير يوم الجمعة الماضي إلى أن العراق قد تحرك، على الأقل جزئيا، لتلبية بعض طلبات المفتشين. إلا أنه لا يزال يتعين عليه أن يجيب على الأسئلة الخطيرة بشأن المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل التي ظلت دون جواب عام ١٩٩٨ عندما غادر مفتشو اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (الأنسكوم).

وتطلب حكومة نيوزيلندا إلى العراق أن يتحرك بسرعة لتقديم ما هو مطلوب منه من المعلومات والتعاون لتفادي الكارثة التي ستحل بشعبه من جراء الحرب. وتعترف حكومة نيوزيلندا بأن مجلس الأمن يجب أن يكون قادرا على الإذن باستخدام القوة كملجأ أخير لتأييد قراره. بيد أنها لا تعتقد بأن هنالك مبررا لاتخاذ مثل هذا القرار في الوقت الحاضر. وتوحي تقارير المفتشين بقوة أن عملهم مفيد في السعي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في سلسلة من القرارات، وطالما أن ذلك كذلك، فإنه ينبغي أن يستمر.

وتفضل حكومة نيوزيلندا بقوة التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة. ونعول بشدة على عملية التفتيش ونزع السلاح. ونعتقد بأنه ينبغي أن تكمل مسيرتها. ولا نؤيد أي عمل عسكري ضد العراق دون ولاية من مجلس الأمن، ولا نعتقد بأن لدى المجلس في الوقت الحاضر أي مبرر لإعطاء هذه الولاية. ويستند موقفنا إلى تأييدنا القوي لمبدأ التعددية وسيادة القانون الدولي وإلى احترامنا لسلطة مجلس الأمن. وسوف نؤيد قرارات المجلس، إلا أننا نحثه في الوقت الحاضر على كفالة استخدام سائر الوسائل الدبلوماسية المتاحة للتوصل إلى نزع أسلحة العراق على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): اسمحوا لي أن أنضم إلى من سبقوني بتهنئتكم وشكر سلفكم سفير فرنسا وتقديم الشكر لكل من السيدين هانس بليكس ومحمد البرادعي.

لقد نص قرار القمة العربية التي انعقدت في بيروت في آذار/مارس الماضي على الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، واعتبر أن هذا الضرب يشكل تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية. كما نص

القرار أيضا على الترحيب بتأكيد العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وطالبه بالتعاون لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمحتجزين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الذي قدمه السيد بليكس وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه السيد البرادعي في ١٤ شباط/فبراير أمامكم أكد على إنجازات إيجابية في سير عملية التفتيش وتجاوب وتعاون العراق مما يجعلنا نؤكد على حتمية استمرار هذه العمليات توصلا إلى إقفال الملف العراقي ورفع العقوبات عنه وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد جاء في تقرير السيد بليكس ما يلي في الصفحة الأولى:

(تكلم بالانكليزية)

''لقد تحسنت الحالة''، وفي الصفحة الثانية ''وتم الاضطلاع بجميع عمليات التفتيش دون أي إعاقة'' ''ولم تجد اللجنة أي أسلحة دمار شامل''. (انظر S/PV.4707).

(تكلم بالعربية)

وأشار إليها السيد البرادعي في تقريره في الصفحة الثامنة التي تنص على ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

''حتى الآن لم نجد أي إثبات يثبت وجود أي أنشطة محظورة في العراق''. (انظر S/PV.4707).

(تكلم بالعربية)

وفي ضوء ما توصلت إليه تقارير المفتشين وهم السلطة الشرعية الوحيدة المخولة بالتحقق وتقديم الأدلة لمجلس الأمن ليس هنالك أي مبرر لشن الحرب على العراق. لذلك نتساءل لماذا الحرب؟ وأين الخطر الداهم والتهديد المحدق الذي يستدعي الحرب؟

المفتشون يدققون في كافة أرجاء العراق. وعيون مجلس الأمن مسلطة عليه. وأقمار التجسس وطائرات المراقبة تجول في سمائه. فأين الخطر الذي يشكله العراق ليستدعي حربا عاجلة خلال أسابيع. إن الإصرار على شن الحرب على العراق في الوقت الذي تسير فيه عمليات التفتيش بخطى حثيثة نحو التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، تطرح أسئلة عما إذا كان المقصود بالحرب حقا نزع أسلحة الدمار الشامل، أم أن هنالك غايات وأهداف أخرى.

إن دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل طبعا، تطالب بعدم شن الحرب على العراق. واستطلاعات الرأي العام في العالم ترفض الحرب بأغلبية ساحقة. وعلى سبيل المثال، ٧٧ في المائة من البريطانيين يرفضون الحرب، و ٥٩ في المائة من الأمريكيين يطالبون بإعطاء المفتشين المزيد من الوقت. ولنا في تظاهرات الملايين في العالم، من سيدني إلى نيويورك، دليل على رفض الحرب على العراق.

إن الخطر الداهم الذي يهدد أمن وسلامة الأمة العربية هو امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيميائية، ووسائل نقلها، واستمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وسياسة التدمير ضد الشعب الفلسطيني. ومنذ ٢٢ سنة وإسرائيل ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) القاضي بإخضاع قدراتها وبرامجها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ ١٢ سنة ترفض إسرائيل تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) القاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. فلماذا السكوت وغض النظر عن

إسرائيل؟ ولماذا لا تتوجه فرق التفتيش لإزالة أسلحة الدمار الشامل من إسرائيل؟ ولماذا ازدواجية المعايير؟

في ظل أجواء الحرب التي تخيم على المنطقة، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة بتاريخ ١٦ شباط/فبراير الجاري، وأكد في اجتماعه على رفض الدول العربية للعدوان على أي بلد عربي، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية. كما أكد رفضه كافة المخططات والسياسات الرامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، وإلى التدخل في شؤونها، وتجاهل المصالح المشروعة لدول وشعوب المنطقة.

ونأمل ألا يكون سقوط الحرب الباردة في أواخر القرن العشرين نذيرا ببدء الحروب الساخنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، بدءا بضرب العراق. إن خيار الحرب يشكل عجزا لمجلس الأمن، وانهيارا للنظام العالمي الحالي، وتحديا لميثاق الأمم المتحدة الذي يبقى وحده صمام الأمان لحماية الدول، وخاصة الدول الضعيفة، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فمن أجل سلام المنطقة العربية وسلام العالم، ندعو إلى رفض خيار الحرب، واستمرار عمل المفتشين الدوليين وإعطائهم الوقت الكافي، توصلا إلى إغلاق الملف العراقي بالطرق السلمية. إن البيان الذي صدر عن قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل بالأمس جاء فيه:

(تكلم بالانكليزية)

”إن هدف الاتحاد بالنسبة للعراق يظل هو نزع السلاح الكامل والفعال ... ونحن نريد أن نحقق ذلك الهدف بالسبل السلمية. ومن الواضح أن هذا ما يريده شعب أوروبا“.

وقد بات من الواضح الآن أن هذا هو ما تريده شعوب العالم. ويجب علينا ألا نخذلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل أوكرانيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدنا أن نراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن. إن جلسة اليوم توفر فرصة فريدة للاستماع إلى آراء العديد من الوفود بشأن أكثر قضايا الساعة اشتعالا.

منذ أكثر من نصف قرن، وفي معرض الكلام عن جهود تحقيق السلام، قال السير وينستون تشرشل:

”بقدر ما أصبحت الساحة الإنسانية شاسعة ومخيفة، فإن الاتصالات الشخصية مع الأشخاص المناسبين في الأماكن الصحيحة وفي الوقت الصحيح، قد تؤدي دورا فعالا وقيما في خدمة قضية السلام التي نعتز بها جميعا“.

وقبل بضعة أيام تجمع ألوف البشر هنا في شكل محيط مخيف أمام الأمم المتحدة، على اعتبار أنها المكان الصحيح لاتخاذ القرار الصحيح والملائم لصون السلام.

وباسم وفد أوكرانيا، أود أن أنضم إلى صفوف من يؤمنون بأن الأشخاص المناسبين المجتمعين هنا اليوم في مجلس الأمن سيهتدون إلى الحل الصحيح للقضية الحرجة المدرجة في جدول أعمالنا، وأنا أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن دعمنا الكامل لجهودكم المضنية لقيادة المجلس صوب ذلك الهدف.

إن أوكرانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتعلقة بالعراق. ونفهم أنه قد تكون هناك مبررات جادة للشك في أن العراق يخفي ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. وموقف أوكرانيا معروف للجميع وواضح كل الوضوح: يتعين على

العراق أن يفي بكل التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وترحب أوكرانيا بنتيجة عمليات التفتيش، وبالتقرير المقدم إلى مجلس الأمن، في ١٤ شباط/فبراير، من كل من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك باقتراح الولايات المتحدة بأن تزود الأمم المتحدة بمعلومات إضافية.

ومن الحتمي أن يواصل مفتشو الأمم المتحدة عملهم حتى يتمكنوا من استيضاح المسائل المعلقة المتصلة بنزع أسلحة العراق. وهذه المسائل لا تزال قائمة.

وأود أن أعرب للسيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي عن ثقة أوكرانيا في مهمتهما، وعن تأييدنا الكامل لهما. وقد دللنا على ذلك فعلا من خلال عمل الخبراء الأوكرانيين في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ونرى أن آليتي التفتيش والرصد هما أفضل وسيلة للكشف عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وتدميرها والتحقق من إزالتها.

ومن الواضح تمام الوضوح أن عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يمكن أن يكون فعالا إلا من خلال التعاون الكامل وبحسن نية من جانب العراق. ونحن نطالب السلطات العراقية بأن تترجم، على نحو ملموس وعاجل، التزاماتها المعلنة إلى تعاون حقيقي نشط مع عملية التفتيش حسب المنصوص عليه في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). كما نحث العراق على تبني نهج أكثر نشاطا، والتقدم بمزيد من التفسيرات والتوضيحات للمسائل التي أثارها الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووزير خارجية الولايات المتحدة، والقيام في نهاية المطاف بنزع أسلحته امتثالا لأحكام قرارات مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن يتخذ موقفا مشتركا من مسألة القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق. وموقف أوكرانيا كان دائما يستهدف بشكل قاطع تحقيق نزع أسلحة العراق من خلال أكثر السبل الممكنة فعالية، شريطة أن نكفل، في جميع الأحوال، التوصل إلى هذا الهدف بأقل تكلفة ممكنة من حيث المعاناة الإنسانية. وفي ظل الظروف الحالية، يصبح من الأمور الحاسمة أن نتخذ خطوات إضافية بغية تحقيق وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، بحيث لا نقوض المعركة الجارية حاليا ضد الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إننا ندخل الآن مرحلة حاسمة في بحث المسألة العراقية. ويعتقد الوفد الأوكراني أن خيارات الحل السياسي والدبلوماسي لم تستنفد بالكامل، وأنها يمكن أن تؤتي بنتائج فعالة. وما دمنا نرى ولو أدنى بصيص من الأمل في تحقيق تسوية سلمية، فينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى هذه التسوية. وأوكرانيا، فيما يخصها، على استعداد للتقدم بمزيد من الإسهامات العملية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية ناجحة للأزمة العراقية، وضمان الأمن الدولي.

وإذ يعلق العالم آماله على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن في اتخاذ القرار، يتعين علينا أن نأخذ جميع العوامل بعين الاعتبار، وأن نتدبر ما سينتظرنا ليس فقط في الأسابيع والأشهر، بل في السنوات المقبلة. ولابد لنا من التأكد من أن قرارنا توجهه الحكمة والإحساس بالمسؤولية.

ذلك أن الحرب هي الملاذ الأخير والأسوأ، ولا يسعني إلا أن أتفق مع أحد المتكلمين حيث قال في وقت سابق إن الحرب هي دائماً مصادقة على الفشل.

وما يحتاج إليه العالم أكثر من أي شيء اليوم هو السلام. فلنظل على اتحادنا، ونعمل على تحقيقه دون كلل. ولنعط السلام فرصة إضافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد الهنائي (عمان): اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لكم ولسائر أعضاء مجلسكم الموقر بالشكر والتقدير على الاستجابة السريعة للطلب الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز لعقد هذا الاجتماع لمناقشة التقرير المقدم من رئيس لجنة الرصد والتحقق والتفتيش ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

يجتمع مجلس الأمن هذا اليوم لمناقشة موضوع غاية في الأهمية، ألا وهو تقييم نتائج عمل فرق التفتيش المناط بها تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، وإجراء عملية للرصد والتحقق من خلو العراق من تلك الأسلحة.

لقد استمع وفد بلادي باهتمام إلى التقريرين المقدمين من كل من رئيس لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، الدكتور هانس بليكس، ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الدكتور محمد البرادعي، والذي نعتقد معه أن هناك نتائج مهمة بالفعل قد تم تحقيقها، وأن ما تحقق يأتي متسقاً وقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) من ناحية، وكذا يستجيب إلى حد كبير لطلب رئيس مفتشي الأسلحة، عندما طلب من الحكومة العراقية في وقت سابق أن تتخذ ثلاث خطوات في سياق زيارته لبغداد، من أهمها السماح بإجراء مراقبة جوية حرة وبدون قيود، بما في ذلك عن طريق طائرات استطلاع، وأن توافق على إجراء مقابلات خاصة مع العلماء العراقيين، وبدون حضور مرافقين، وأن تعتمد تشريعات تحظر حيازة أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها محلياً، وهذا ما أعلنه العراق مؤخراً، علاوة على الاستجابة للشواغل المتعلقة بالقضايا الموضوعية، وهذا ما لمسناه من واقع تصريح المفتشين الدوليين وقبول العراق بتحليل طائرات يو - ٢ الأمريكية فوق مجاله الجوي.

إننا إذ نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها العراق في تعاونه مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نرى أن هذا التعاون الإيجابي الذي يتطور بين العراق واللجنة سوف يقود ويشمل حل ما تبقى من قضايا معلقة لابد من الانتهاء منها.

إننا نتفهم القلق العميق والحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تجاه الأخطار الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل على الأمن والاستقرار في العالم، ونرحب بمواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وعلى الأخص الدول الدائمة العضوية، على ما أظهرته من مسؤولية إيجابية تجاه القضية مدار البحث في المجلس. ونحن نتفهم ذلك. إلا أنه أيضاً، ومن مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الأمن والسلم الدوليين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هما شريكان رئيسيان في تجنيب الشرق الأوسط حرباً عواقبها وخيمة، ليس على العراق فقط، ولكن على المنطقة والعالم.

وعلى هذا الفهم فإننا نتطلع إلى أن يتعاون جميع أعضاء هذا المجلس الكريم في تبني المواقف التي تؤدي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق وغيرها من الدول في المنطقة بالطرق السلمية وبواسطة الأمم المتحدة.

وعلى ضوء هذه المعطيات، وتقديراً منا للمسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية التي تقع على أعضاء مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يحدونا وطيد الأمل في أن يضطلع المجلس بمسؤولياته في الاستمرار في تمكين لجنة الرصد

والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواصلة عملهما والاضطلاع بولايتهما والمهام الموكلة إليهما على النحو المطلوب، بحيث تنصبّ الجهود على كل ما هو ممكن لتيسير عملية التفتيش التي تثبت فعاليتها، والتي تجعل في الإمكان تنفيذ قرار مجلس الأمن بالوسائل السلمية، على أن يصار إلى رفع تقرير آخر إلى المجلس في مرحلة لاحقة عن مدى تعاون العراق مع المفتشين الدوليين في مجال تدمير أسلحة الدمار الشامل إن وجدت.

وفي هذا السياق، وفي ظل تطورات الأحداث الإقليمية والدولية وتصاعد وتيرة الحديث عن القيام بعمل عسكري ضد العراق، فإن وفد بلادي يجدد أمله في تجنّب أي نوع من العمل العسكري، نظراً لما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج من شأنها أن تعرض الأمن والاستقرار في منطقة الخليج للخطر بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام. وإن أمراً من هذا القبيل يدعونا إلى تأييد المبادرات السلمية للتعاطي مع هذا الموضوع.

وفي الختام، يود وفد بلادي التأكيد على ضرورة مواصلة إسراع العراق في الوفاء بما تبقى من التزامات بشأن التعاون غير المشروط، وتذليل الصعاب أمام لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نهيب بهذا المجلس استنفاذ كافة الوسائل السلمية والمساعي الدبلوماسية لتنفيذ كافة القرارات ذات الصلة، بما يخدم مصلحة السلم والأمن الدوليين ويضع حداً لمعاناة الشعب العراقي، واحترام سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم بترؤسكم للمجلس في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، وأنتهز هذه الفرصة للتنويه بالعلاقات المتميزة القائمة بين بلدينا الصديقين والتي تزيدها الأيام رسوخا ومتانة. وأعرب في الوقت نفسه عن تقديرنا وإعجابنا بالقيادة المبدئية والحكيمة التي تميزت بها رئاسة فرنسا للمجلس خلال الشهر الماضي.

إن استجابتكم للطلب الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يجعل جلسة المجلس هذه علنية ومفتوحة لكافة الدول أعضاء هذه المنظمة بدلا عن الاقتصار على الدول أعضاء المجلس هو أبلغ تعبير عن الإدراك بأن القضايا التي تمس الأمن والسلم في العالم لا تخص دولا بعينها، ولا تمس مصالح البعض دون الآخر، الأمر الذي يتبعه بالضرورة الاعتراف بأن التعامل مع الوضع في العراق هو أمر يعني الجميع ويتطلب وجود وفاق دولي لا بديل عنه.

ولا أضيف جديدا عندما أقول إن أنظار الشعوب على طول العالم وعرضه تتجه صوب هذا المجلس الموقر لترى كيف يتعامل مع الوضع في العراق بينما يتفق المراقبون والمحللون على أن مستقبل النظام العالمي يقع في مفترق طرق، وما سيقرره المجلس بالنسبة لهذه القضية تترتب عليه آثار بالغة على العلاقات الدولية بشكل عام وعلى مستقبل الأمم المتحدة بشكل خاص.

ونحن في الجمهورية اليمنية، كسائر دول المنطقة نعبر عن قلقنا البالغ لتوتر الأوضاع هناك وما يرافق ذلك من حشود عسكرية وحرب إعلامية وتهديد مستمر باستعمال القوة ضد العراق، ونود التأكيد على ما يلي:

أولا: إننا نثمن جهود مجلس الأمن والحرص الذي تبديه أكثر الدول الأعضاء باستعمال جميع الوسائل السلمية لتنفيذ قراراته فيما يتصل بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وخاصة قراره الأخير رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢) كخطوة على طريق إزالة تبعات الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١. وفي

هذا السياق نشير إلى ترحيب حكومة الجمهورية اليمنية بالتعاون الذي أبدته وتبديه الحكومة العراقية مع فرق التفتيش الدولية إعمالا للقرار الآنف الذكر، ونؤكد على أهمية التزام الحكومة العراقية بمسؤوليتها فيما يتعلق ببقية القضايا التي أثارها المفتشون طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما نؤكد في الوقت نفسه على ضرورة وفاء العراق بالتزاماته فيما يتعلق بحل قضية المفقودين الكويتيين طبقا لقرارات المجلس وقرارات قمة بيروت العربية. تلك القضية الإنسانية التي لا تزال حجر عثرة في طريق التقارب بين الدولتين، وبما يسهم في نهاية القطيعة والفرقة بين الشعبين الشقيقين وتحقيق التلاحم العربي.

ثانيا: نشدد على تنفيذ ما تبقى من قرارات المجلس ذات الصلة والتي حددت الأهداف التي يعمل المجلس على تنفيذها، ونؤكد في هذا السياق على ولاية مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلام نيابة عن المجتمع الدولي، كما نتمسك بما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة بأن ما من شيء يبرر التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وما من شك في أن التدخل لإحداث تغييرات في بعض الدول وشؤونها الداخلية سوف يخلق سابقة خطيرة تفضي إلى اختلال واضطراب في العلاقات الدولية. وتعيدنا إلى الوراء إلى عهد عصبة الأمم، وما أعقب ذلك من حرب عالمية لا تليق بإنسان القرن الحادي والعشرين.

ثالثا: تجدد الجمهورية اليمنية تأييدها لقرارات مجلس الأمن بشكل عام وقراراتها المتصلة بالمسألة العراقية بشكل خاص، غير أنها قد نبهت إلى ضرورة أن يعمل جميع أعضاء المجلس في ضوء الحس بالمسؤولية بحيث تكون قرارات المجلس بعيدة عن الازدواجية في المعايير والانتقائية في التطبيق. وأن يشمل تطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل من كافة دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل. وأن تطبق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بنفس الحماس الذي تطبق به القرارات المتصلة بالعراق.

وقد لاحظت حكومة الجمهورية اليمنية بارتياح الآراء المسؤولة والصائبة التي طرحتها بعض الدول والتي تدعو إلى أن ينظر أعضاء هذه المنظمة إلى أبعد من أنوفهم، وأن يتجاوزوا المصالح الآنية الضيقة بحيث تصل جهود المجتمع الدولي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبما يتضمن مصالح الجميع.

ومرة أخرى أعبر مجددا عن قلق الجمهورية اليمنية للتهديدات المستمرة بغزو العراق الشقيق ومعارضتها لأي عمل عسكري خارج إطار الشرعية الدولية تحت أي مبرر أو أية ذرية.

إن دقات طبول الحرب وغبار التحشدات العسكرية تحجب الرؤية عن الحقيقة غير أنه من الحكمة بل ومن الضروري أن يعطي المجلس فرصة للوسائل السلمية التي لم تستنفد بعد، ونؤيد هنا رأي الأكثرية التي تطالب بإعطاء فرق التفتيش الوقت الكافي للانتهاء من مهامها دون ضغوط في الوقت وأساليب التأثير، ولا ننسى أن فرق التفتيش قد دمرت في المرحلة السابقة أكثر بكثير مما دمرته الحرب في عام ١٩٩١ وما حققته الضربات الجوية المتلاحقة ضد العراق وأن استمرار عمليات التفتيش والرقابة هي الضمان الأكيد للانتهاء من هذا الملف المشؤوم.

إن العمل السلمي لا يكلفنا سوى الصبر والمثابرة، بينما يؤدي الغزو العسكري إلى دمار أكثر للعراق وزعزعة لاستقرار المنطقة وتهديد للأمن والسلم في العالم أجمع والشروع في مسلك يرجع بالعلاقات الدولية إلى سياسة القوة ومنطق الأحلاف والحلول العسكرية، وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليونان؛ وأعطيه الكلمة.

السيد فاسيلاكس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا تؤيد هذا البيان.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء الحالة في العراق، كما تجلى في الاجتماع الطارئ الذي عقده مجلس أوروبا بالأمس لمناقشة الأزمة الراهنة تجاه ذلك البلد. وفي تلك المناسبة اجتمع أعضاء مجلس أوروبا أيضا بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وبرئيس البرلمان الأوروبي، السيد بات كوكس.

والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا على استنتاجات ٢٧ كانون الثاني/يناير الصادرة عن مجلس العلاقات العامة والعلاقات الخارجية وكذلك على أحكام البيان الدبلوماسي العام الصادر في ٤ شباط/فبراير عن العراق، التي لا تزال سارية.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الطريقة التي يتم بها تناول تطورات الحالة في العراق سيكون لها تأثير هام على العالم في العقود المقبلة. ونحن عازمون على التصدي الفعال لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونحن ملتزمون بأن تظل الأمم المتحدة مركز النظام الدولي. ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة مسألة نزع السلاح العراقي تقع على مجلس الأمن. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للمجلس في النهوض بمسؤولياته.

وهدف الاتحاد الأوروبي تجاه العراق ما فتئ هو نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونحن نريد أن نحقق ذلك بالطرق السلمية. ومن الواضح أن هذا هو ما تريده شعوب أوروبا. الحرب ليست حتمية. ولا ينبغي استخدام القوة إلا كخيار أخير. والأمر متروك للنظام العراقي لإنهاء هذه الأزمة بالامتثال لمطالب مجلس الأمن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للعمل الذي يؤديه حاليا مفتشو الأمم المتحدة. ولا بد من إعطائهم الوقت والموارد التي يرى مجلس الأمن أنهم بحاجة إليها. بيد أن عمليات التفتيش لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، مع غياب التعاون العراقي الكامل. وينبغي أن يتضمن هذا التعاون تقديم كل المعلومات الإضافية والمحددة حول المسائل التي أثارها المفتشون في تقاريرهم.

وبغداد لا ينبغي أن تساورها أية أوهام. لا بد أن تنزع سلاحها وأن تتعاون فورا وبالكامل. لدى العراق فرصة أخيرة لحل الأزمة سلميا. والنظام العراقي وحده سيبقى مسؤولا عن التبعات إذا ما واصل تحدي إرادة المجتمع الدولي وإذا لم يغتنم هذه الفرصة الأخيرة.

ويدرك الاتحاد الأوروبي بأن وحدة المجتمع الدولي وثباته، كما تجليا في الاعتماد الإجماعي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والحشود العسكرية، كانتا أساسيتين لتحقيق عودة المفتشين. وسيبقى هذان العنصران أساسيين لكي نحصل على التعاون الكامل الذي ننشده.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع البلدان العربية وجامعة الدول العربية. وسنشجعها، فرادى ومجتمعة، لإقناع صدام حسين بالخطر الداهم لسوء تقديره للحالة ولضرورة الامتثال الكامل بالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونحن نؤيد مبادرات تركيا الإقليمية مع العراق ومصر.

وفي هذا الإطار الإقليمي، يؤكد الاتحاد الأوروبي إيمانه الراسخ بالحاجة لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما فتئنا نؤيد التنفيذ المبكر لخريطة الطريق التي اعتمدتها اللجنة الرباعية. ينبغي وقف الإرهاب والعنف؛ كذلك ينبغي وقف النشاط الاستيطاني. وينبغي الإسراع بالإصلاحات الفلسطينية. وفي هذا الصدد، إن إعلان الرئيس عرفات بأنه سيقوم بتعيين رئيس للوزراء خطوة مستحبة في الاتجاه الصحيح.

ووحدة المجتمع الدولي حيوية في التعامل مع هذه المشاكل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل مع جميع شركائه، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، لنزع سلاح العراق، لصالح السلام والاستقرار في المنطقة ومن أجل مستقبل طيب لجميع شعوبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر وفد جنوب أفريقيا على طلبه عقد هذه الجلسة.

وأعتقد أن علينا أن نسأل أنفسنا لماذا نجتمع هنا اليوم مرة أخرى لمناقشة مسألة العراق. والرد بسيط: في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت وضمه. وبعد أن استنفد مجلس الأمن كل السبل السلمية المتاحة، أذن باستخدام القوة لاستعادة استقلال الكويت وسلامته الإقليمية. وفضلا عن ذلك، بمقتضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي حدد شروط وقف إطلاق النار، قرر المجلس بأنه يتعين على العراق أن يقبل دون شروط إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية. ذلك هو الجانب الرئيسي لهذا القرار.

وبعد أكثر من ١٢ عاما لم يمتثل العراق لالتزاماته، وما زال يتحدى إرادة المجتمع الدولي وسلطة مجلس الأمن. لهذا ها نحن هنا اليوم لتناول هذه المسألة.

قال كارلوس روكوف، وزير خارجية الأرجنتين، في الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي،

> ”وليس من الأمور المستصوبة أن تكون هناك بعض الدول الأعضاء التي لا تتقيد بقرارات الأمم المتحدة. ولا يمكن السكوت على أن تظل هذه القرارات حبرا على ورق عندما تعالج قضايا تتعلق ببقاء البشر على هذا الكوكب“. (A/57/PV.12، ص ٣٣)

ومضى قائلا

> ”ووجود ترسانات للأسلحة البكتريولوجية والكيميائية والأسلحة المماثلة الأخرى التي يمكن استخدامها في حرب تقليدية أو إرهابية، مسألة تؤثر سلبا على جميع سكان العالم رجالا ونساء وأطفالا.“ (المرجع نفسه)

وأعتقد أن من المناسب أن نذكر بهذه العبارات، التي رغم وضوحها، يبدو أنها غائبة من المناقشة الجارية بشأن هذه المسألة ومن تغطية هذه المسألة في الصحافة العالمية. لم يقل أحد في المجلس إن العراق قد امتثل لالتزاماته أو إننا نتعامل مع طلب تعسفي موجه من دولة أو مجموعة من الدول إلى بلد أضعف. إن الأرجنتين تشاطر الرأي بأن العراق ينبغي أن يمتثل امتثالا كاملا لالتزاماته بنزع السلاح. وينبغي للنظام العراقي أن يفهم بشكل نهائي أن المجتمع الدولي لن يقبل بأي بديل آخر وأن مجلس الأمن مجمع على هذا الهدف، وإن وجدت بعض الخلافات فيما يتصل

بالأساليب، وبصفة خاصة فيما يتصل بالإطار الزمني لتحقيق هذا الهدف.

إن مجلس الأمن، إذ تصرف بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، يدرك أن سلوك النظام العراقي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي يعطي العراق فرصة واحدة أخيرة.

ونرى أنه يتعين على المجلس أن يمارس ضغطا مستمرا على هذه الحكومة العنيدة لكي تمتثل لمطالب المجتمع الدولي على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. لقد تحلى المجتمع الدولي بالصبر الشديد. ولا يمكن أن يقبل بتكرار تاريخ الإخفاء والخداع الذي شهدناه في الفترة بين سنة ١٩٩١ و سنة ١٩٩٨. إن هذا لن يضر فحسب بمصداقية مجلس الأمن بل من شأنه أن يشكل أيضا إخفاقا جسيما بالنسبة لهؤلاء المشاركين في الكفاح ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والقضية الآن هي كيفية تحقيق هذا الهدف. نحن نرى أن عمليات التفتيش التي استؤنفت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حققت نتائج ويجب أن تستمر. ونحن نؤيد السيد بليكس والسيد البرادعي اللذين أوكلت إليهما مهمة صعبة وبالغة الأهمية اضطلعا بها بموضوعية ومهنية وكفاءة. ولكن لكي تحقق عمليات التفتيش نتائجها بالكامل، يتعين على الحكومة العراقية أن تتخلى عن موقفها المتقاعس وأن تقدم التعاون الفعال الكبير المطلوب منها بمقتضى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولا بد أن ننوه أيضا بأن على العراق أن يمتثل للالتزامات الأخرى التي حددها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، بأن يسهل عودة الممتلكات الكويتية وإعادة رعايا الكويت ودول ثالثة إلى أوطانهم.

وأثناء المناقشة التي أجريناها حول هذه المسألة، أشير إلى المخاطر الجسيمة التي تترتب على السلم والأمن الدوليين عن العلاقة المحتملة بين دولة تمتلك أسلحة دمار شامل ومنظمات إرهابية، وقد أعطيت للمجلس أمثلة فظيعة على مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إن حكومتي تشاطر هذا القلق وتعرب عن عزمها بأن تواجه التحديات التي قد تضيفها الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل إلى هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، تود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتسترعي الانتباه وتعرب عن القلق حول أوضاع الظلم المستمرة في الممارسات الاقتصادية الدولية. تلك الأوضاع يستغلها الإرهاب، الذي يعطي فرصة شريرة للتعبير عن اليأس الذي يسود مناطق شاسعة من العالم النامي.

يجب ألا نسمح للشعور بالعجالة بأن يصرف أنظارنا عن هدف نزع سلاح العراق بالطرق السلمية. ولا بد من استكشاف واستنفاد كل الخيارات السلمية. ويتعين علينا أن نتجنب حربا يمكن تجنبها، وإن بلدي لن يشارك فيها.

ولكن، إذا استنفدنا كل الوسائل السلمية، وإذا واصل النظام العراقي في سلوكه المتذبذب وفي تحديه لمقصد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وهو نزع سلاح العراق الكامل الذي يمكن التحقق منه، فإن العواقب الوخيمة التي توقعها القرار ستقع. لكن العواقب الوخيمة تلك يجب ألا تشمل قصف المدن والقرى التي لا حول لها ولا قوة. فحياة الرجال والنساء والأطفال، الذين عاشوا تحت دكتاتورية تتصف بالإبادة الجماعية لسنوات والذين يتوقون إلى الحرية وإلى رؤية نهاية الموت والخراب، يجب حمايتها. وسيكون من مصلحة العراق العليا أن يستغل هذه الفرصة الأخيرة.

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون الإعراب عن مشاعر التعاطف والمودة مع الشعب العراقي، الذي يعاني من

حالـة حرمـان وقلـق علـى أمنـه، حالـة يتحمـل مسـؤوليتها بالكامل النظام الذي يمارس القمع ضده.

إن الأرجنتين، كما قلنا للأمين العام، على استعداد لأن تقـدم، في إطـار الأمـم المتحـدة، مسـاعدات إنسـانية للتخفيف من معاناة الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل السودان وأعطيه الكلمة.

السيد الفاتح عروة (السودان): السيد الرئيس، يسعد وفدي أن يستهل حديثه بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر لجمهورية فرنسا على قيادتها المميزة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

يجيء انعقاد هذه الجلسة المفتوحة تأكيدا للأهمية الاستثنائية التي يوليها المجتمع الدولي للأزمة التي تعصف بالعلاقات الدولية في هذا المنعطف الحرج. إننا على يقين بأن حجم التحدي الماثل أمامنا يفرض على جميع أعضاء الأسرة الدولية التداعي بالرأي والمشورة من أجل تجنيب العالم حربا ستنداح آثارها السلبية وتمتد عبر الزمان والمكان.

إننا أحوج ما نكون إلى الاسترشاد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي تواضعنا جميعا على اعتباره المرشد لإنقاذ العالم من ويلات الحروب ومآسيها. وقد روعي في صياغة هذا الميثاق توفير الضمانات التي تكفل عدم اللجوء إلى القوة إلا بعد استنفاد جميع البدائل الأخرى. إن ما سمعناه من تقارير أعدها السيدان هانز بليكس ومحمد البرادعي بشأن سير عمليات التفتيش في العراق يؤكد أن استمرار هذه العمليات وتعزيز فعاليتها كفيل بتحقيق الأهداف التي رسمها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

تؤكد بلادي على نتائج القمة العربية ببيروت في نيسان/أبريل الماضي، والتي دعت إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية بكافة وجوهها، بما فيها احترام سيادة ووحدة العراق والكويت، وقضايا الأسرى والمفقودين. ونؤمن بأن العراق ماض في التعاون التام مع مفتشي الأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية للأزمة وتمهيد الطريق لرفع العقوبات المفروضة عليه. ويؤكد على ذلك ما أظهره العراق من رغبة أكيدة في التعاون مع المفتشين، وما اتخذه من إجراءات مشجعة للغاية. لذلك نشاطر جميع الوفود التي تحدثت وأكدت وجود بدائل أخرى غير الحرب. ونؤمن بضرورة دعم ومساندة التوجه الداعي إلى استخدام الوسائل السلمية في تسوية التراعات تحت مظلة الأمم المتحدة. ولا نرى ما يبرر إصدار أي قرار إضافي من المجلس، بل المطلوب منح المفتشين الوقت الكافي لإنجاز مهمتهم.

هذه القناعة تجد أساسها في إيمان لا يتزعزع بالقيم الإنسانية المشتركة التي تنبذ العنف والدمار وتهفو إلى عالم تسود فيه ثقافة السلام. فلنعط السلام فرصته، ولنهيئ لأطفال العراق مستقبلا لا تصبح فيه ذكريات الطفولة مجرد استرجاع لمآسي التدمير والقتل والبحث عن الملاجئ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل سانت لوسيا وأعطيه الكلمة.

السيد هنتلي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم بياني هذا اليوم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أي: أنتيغوا وبربودا، وبليز، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهايتي.

إن رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية أصدروا في نهاية اجتماعهم الرابع عشر فيما بين الدورات الذي انعقد في

بورت أوف سبين، في ترينيداد وتوباغو، في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، البيان التالي حول العراق.

”نحن، رؤساء الحكومات الجماعة الكاريبية، بعد أن نظرنا في تطورات الحالة في العراق، نود أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء تصاعد التوتر في العالم والآثار الخطيرة المترتبة عن ذلك على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونشعر بقلق عميق إزاء الكارثة الإنسانية التي ستتسبب بها اندلاع الحرب والآثار الكارثية التي ستلحق باستقرار الاقتصاد العالمي.

”ونؤكد على أنه لا يمكن لأي دولة أن يكون لها الحق في تطوير أسلحة دمار شامل بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك العوامل الكيميائية والبيولوجية. ونذكر بأن مجلس الأمن قد أجبر العراق على وقف تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل وألزم العراق بإعطاء مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة فرص الوصول الكامل للتحقق من امتثاله لقرارات مجلس الأمن.

”ونناشد العراق أن يتعاون تعاونا كاملا مع كل متطلبات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماته للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ العراق الكامل والشفاف لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) سيسهم في تخفيف التوترات وسيعزز قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حل سلمي للوضع.

”ونكرر أن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، أنيطت بها مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، فإننا نشعر بعميق القلق إزاء إمكانية استخدام القوة العسكرية في العراق دون تأييد من مجلس الأمن الدولي وفي غياب توصل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى نتيجة نهائية بأن العراق قد خرق خرقا ماديا قرار المجلس رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).

”ونؤيد الموقف الذي اتخذه الأمين العام بأن هذه المسألة لا تخص دولة واحدة بمفردها، بل مسألة يعود البت فيها للأسرة الدولية بأكملها. وفي هذا الصدد، نؤكد أن أي عمل أحادي يتخذ خارج ولاية لمجلس الأمن الدولي سيقوض وحدة الأمم المتحدة ويضعف بشكل كبير النظام المتعدد الأطراف وآليته لصون السلم والأمن.

”ونعارض بقوة استعمال القوة المسلحة في وقت من الواضح فيه أن الجهود الدبلوماسية لم تستنفد بعد وأن مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية يبلغون بإحراز بعض التقدم ويطلبون المزيد من الوقت لإكمال عملهم. ونحن نعتقد أن من الأساسي لكل الدول أن تؤيد عمل المفتشين وتهيئ الظروف للسماح لهم بالوفاء بولايتهم.

”ونحث حكومة الولايات المتحدة وحلفاءها بشأن هذه المسألة على أن يمارسوا ضبط النفس في تناولهم لهذه الأزمة الدولية المعقدة. ونود أن نعرب عن قلقنا الخاص إزاء العواقب التي ستترتب على الحرب ليس فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وإنما بالنسبة للعالم أجمع، وإزاء العبء غير المتناسب الذي ستتحمله الدول النامية الصغيرة، بما فيها تلك الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، غير المستعدة بشكل كاف للتصدي لآثار

انكماش عالمي يتسبب فيه تقلب أسعار النفط، ولاختلال قطاعاتها لخدمات السياحة والخدمات المالية الحيوية اختلالا حادا، ولتدني مستويات الاستثمار.

"ونحن، رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، نعيد تأكيد التزام الجماعة بنظام عالمي عادل قائم على احترام حكم القانون والعدالة الاجتماعية، وضمان السلم والأمن والتنمية المستدامة للجميع. ولا نزال ملتزمين بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ولا نزال أيضا مقتنعين بأن الدبلوماسية والحوار يوفران أكثر النهج استنارة لبناء التفاهم ولحل الصراعات في عالم حديث متكافل".

ونشكر المجلس على إتاحة الفرصة للإدلاء بهذا البيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ايفانوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أولا، اسمحوا لي بأن أشارك المتكلمين السابقين في التعبير عن الامتنان للفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع لمجلس الأمن بالصيغة الحالية.

إن دينمية تطور الأحداث المتعلقة بالعراق، ونظر هذه المسألة في إطار مجلس الأمن محل الاهتمام الوثيق من جانب رئيس وحكومة جمهورية بيلاروس. وبيلاروس مقتنعة بأن المجتمع الدولي متاحة له إمكانات محددة وعملية لمواصلة عملية نزع سلاح العراق على مستوى سياسي ودبلوماسي. وتحول مشكلة العراق إلى مستوى عسكري دون استعمال تلك الإمكانات من شأنه أن يتعارض مع مصالح السلم والأمن الدوليين ومتطلبات القانون الدولي.

وجمهورية بيلاروس تحبذ استمرار وزيادة نشاط المفتشين في العراق، وتدعو حكومة العراق إلى أن تتبع بشكل ثابت سياسة تعاون بنّاء مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نرى أن من غير المجدي توجيه أي نوع من الإنذار النهائي يحدد الإطار الزمني لأنشطة المفتشين أو لعملية تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبيلاروس تشعر بقلق عميق إزاء البيانات الانفعالية المحبذة لاستخدام القوة كوسيلة لحل المشكلة، وإزاء مواصلة تصعيد التوتر حول العراق. ونحن نعارض بقوة الاستخدام الأحادي للقوة ضد العراق انتهاكا لسيادته وسلامة أراضيه مثلما نعارض تجاوز مجلس الأمن.

وأي حل مقبول للمجتمع الدولي بشأن مسألة العراق لا يمكن أن يوجد إلا في إطار اختصاص مجلس الأمن، ويجب أن يمتثل له كل أعضاء المجتمع الدولي امتثالا صارما.

ورئيس وحكومة جمهورية بيلاروس مقتنعان بأن التعاون العراقي الشامل مع الأمم المتحدة، والتطبيع المستمر للعلاقات بين العراق والكويت سيضمنان حلا نهائيا لمشكلة العراق. ونعتقد أيضا بأن من العناصر التي تمثل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية الرفع التدريجي للجزاءات المفروضة على العراق.

وجمهورية بيلاروس تدعو مجلس الأمن إلى أن يسترشد بضرورة صون السلام في الشرق الأوسط ومنع نشوب صراع دولي كبير ذي عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي ندلي فيها ببيان في مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأود أيضا أن أشكركم على توفير الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة للإعراب عن آرائهم بشأن

هذه المسألة الهامة. إن قيادتكم لمجلس الأمن تجيء في وقت مطلوب فيه من المجلس أن ينظر في بعض أكثر المسائل التي ظهرت أمامه في السنوات الأخيرة حرجا وتعقدا. نتمنى لكم أفضل الأمنيات في إنجاز المهام التي تنتظركم والتي تنطوي على تحديات جمة.

شاركت الهند في المناقشة المفتوحة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت، التي عقدت في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد تطورت الأمور تطورا كبيرا منذ ذلك الوقت. والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي يعد معلما هاما اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. لقد يسّر القرار استئناف أعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة في العراق بعد فترة انقطاع دامت أربع سنوات. وقد انقضت حتى الآن ثلاثة أشهر تقريبا منذ استئناف أعمال التفتيش.

وقدم رئيسا لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إحاطات إعلامية إلى المجلس على فترات منتظمة بشأن التقدم في عمليات التفتيش منذ استئنافها. وقد حظينا جميعا بالاستماع إلى الإحاطات المحددة الشاملة المصاغة بعناية التي قدماها يومي ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير. وتقاريرهما تشكل الأساس الضروري المطلوب من المجلس أن يبني قراراته عليه بشأن أمر يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لعمل هاتين الهيئتين ورئيسيهما.

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو الأخير في سلسلة من قرارات مجلس الأمن بشأن نزع سلاح العراق وموضوعات ذات صلة. وهذا القرار يوفر نظاما صارما لأعمال تفتيش ترمي إلى تحقيق تلك المهمة نفسها. ونحن ندعو العراق إلى التعاون النشيط مع عملية التفتيش وإلى الامتثال التام لكل قرارات مجلس الأمن.

كما يعرف كثيرون منّا، كان جوهر رسالة السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش، في إحاطته التي قدمها يوم ١٤ شباط/فبراير، أن العراق تعاون بشأن الترتيبات الإجرائية ولكنه لم يعمل كثيرا من الناحية الجوهرية، على النحو المطلوب منه بمقتضى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبينما يسود شعور واسع النطاق بأن أعمال التفتيش لا بد أن تتاح لها فرصة، هناك أيضا شعور بأنه لا يمكن أن يتوقع من مجلس الأمن أن ينتظر إلى ما لا نهاية لضمان التعاون الفوري النشيط غير المشروط. والمداولات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن بشأن كيفية التعامل مع مسألة العراق تبرز خلافات خطيرة في النهج المتعلق بتناول الموضوع في إطار المجلس نفسه. ومن الضروري الآن أن يتحرك المجلس قدما مع وحدة الهدف.

لقد وقفت الهند باستمرار مؤيدة التوصل إلى حل سلمي لمسألة العراق. ونحن نعتقد أن هدف المجتمع الدولي هو تيسير نزع سلاح العراق، وأن من الضروري مواصلة كل الخيارات المتاحة المنصوص عليها بمقتضى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). والقوة ينبغي ألا يلجأ إليها إلا كخيار أخير لا يمكن تجنبه.

ورفعت الهند أيضا لواء سيادة الطريق المتعدد الأطراف لتناول مسألة العراق. وقد ذكر رئيس وزراء الهند في خطابه إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في العام الماضي ما يلي:

> ”إن مصيرنا المشترك على المحك. والعالم بحاجة إلى التعددية الجماعية. والعالم بحاجة إلى الأمم المتحدة، وبحاجة إلى أن تتجمع كل دوله وتعمل سويا لوضع منظور مشترك وجماعي“. (A/57/PV.4، ص - ٢١)

ولهذا أعربنا عن تقديرنا لإعلان الرئيس بوش نفسه في هذا المحفل بأن دولته ”سوف تتعاون

... مع مجلس الأمن على التصدي للتحدي المشترك الذي يواجهنا“. (A/57/PV.2، ص - ١٢)

ونحن لا نزال نعتقد أن حل هذه المسألة يتحقق على أحسن وجه عن طريق المحفل الجماعي للدول، الذي تمثله الأمم المتحدة.

وتشعر الهند بالقلق بشأن الحالة الإنسانية الصعبة في العراق. فالشعب العراقي لا يزال يعاني من أوجه نقص وحرمان حادة منذ أكثر من عقد. ويعتمد أكثر من ٦٠ في المائة من السكان العراقيين على برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. والبرنامج، الذي لا يزال يدار بطريقة مثالية بواسطة الأمم المتحدة، يمكن أن يتعرض للخطر نتيجة العمل العسكري في العراق، مما يؤدي إلى حالة إنسانية يمكن أن تجبر، وفقا لبعض الحسابات ١٠ ملايين فرد تقريبا، على الاعتماد على العالم الخارجي للمساعدة الغذائية. ومن المهم أن ينظر المجلس في تخفيف الحالة التي يجد الشعب العراقي نفسه فيها عندما ينظر في الصورة الأكبر.

تهتم الهند اهتماما شديدا بالسلم والأمن في منطقة الخليج، التي تربطنا بها روابط عميقة سياسية وثقافية واقتصادية ودينية تمتد على مدى عدة قرون. وقلقنا الشديد إزاء الأزمة الراهنة ينشأ من وجود الملايين من مواطنينا المغتربين الذين يعيشون ويعملون في منطقة الخليج، ومن الأخطار المحيطة بأمن إمدادات النفط ومن تقلبات أسعار النفط التي ستعقب العمل العسكري، ومن تصاعد مشاعر الجماهير في المنطقة.

ونلاحظ، في سياق متصل بالموضوع أن العراق، في نهاية العام الماضي، قد أعاد المجموعة الأولى من المحفوظات الكويتية، وسلم العراق أيضا في بداية هذا العام بعض البنود من الممتلكات الكويتية. والقضية الأهم هي القضية الإنسانية التي تنطوي على البحث عن الكويتيين المفقودين وعن المفقودين الآخرين من رعايا دول ثالثة. ويسرنا أن نلاحظ بأنه قد تم الاتفاق على بدء المناقشات بشأن هذه القضية برعاية الصليب الأحمر الدولية وفي سياق اللجنة الثلاثية. ونفهم أن الاجتماع الثاني للجنة الفرعية التقنية المنشأة حديثا قد عقد من فوره في عمان. ونهنئ السفير فورونتسوف على جهوده في هذا الاتجاه ونود أن نراه يواصل عمله الجيد هذا.

ونود، في الوقت نفسه، أن نشهد أيضا تنفيذ الأحكام المتصلة بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم، وكذلك إعادة الممتلكات الكويتية، حسبما ينص على ذلك القراران ٦٨٦ (١٩٩١)، و ٦٨٧ (١٩٩١)، والجزء باء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونأمل أن يعمل العراق بحسن نية.

ويخالجنا شعور يتشاطره معنا العالم، بأن مجلس الأمن يوشك على اتخاذ قرار حرب أو سلام. بيد أننا نحث المجلس، قبل أن يبت في قراره الأخير حول هذه المسألة، على أن يمعن النظر في الآثار المعقدة العديدة لأية خطوة يتخذها. وتشمل قضايا من قبيل الأخطار التي يمثلها تطوير أسلحة الدمار الشامل والأخطار المتمثلة في تحويل تلك الأسلحة إلى أطراف من غير الدول؛ ومصداقية إجراءات الإنفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومسألة الامتثال؛ ومعقولية وفعالية مفتشي الأسلحة؛ واستمرار ضغط الجزاءات.

وبصرف النظر عن الآثار الفورية المترتبة على العمل العسكري في منطقة مشتعلة بالفعل، يتعين على المجلس أن يأخذ في الحسبان أثر احتمال تجزئة الدولة المعنية على الدول المجاورة، والأثر الأكبر لهذه التجزئة على السلام، والاستقرار، والأمن في المنطقة، فضلا عن أخطار تطرف الرأي العام في أرجاء العالم. وثمة بعد مجموعة أخرى من القضايا ذات حجم مختلف تتعلق باحتمال تشريد عدد كاسح من الناس واحتمال تدفقات اللاجئين بأعداد هائلة،

وتعطيل إمدادات النفط والآثار الاقتصادية والاجتماعية الفورية الأخرى نتيجة لاحتمال اندلاع صراع.

وليس لدينا حتى الآن إجابات واضحة على تلك الأسئلة. ولا توجد إجابات سهلة لهذه الأسئلة، ولا يمكن تجنب هذه الأسئلة. ولا بد لمجلس الأمن، بصفته من أجهزة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف والمسؤول عن حماية السلم والأمن الدوليين، أن يمعن التفكير في هذه الأسئلة والقضايا قبل أن يتخذ خطوة لا رجعة فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أود أن أعلّق الجلسة على أن تُستأنف في الساعة ١٠/٠٠ تماما من صباح غد. وأناشد الأعضاء على أن يبدأوا في الساعة العاشرة تماما، لأننا استمعنا إلى ٢٧ متكلما بعد ظهر اليوم وما زال لدينا ٢٩ متكلما مسجلين على القائمة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.